

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم (هولندا)

خلال الأسابيع الماضية وأتمنى لكم كل التوفيق في الأسابيع المقبلة.

تؤمن اليابان إيماناً راسخاً بضرورة تعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لأن هذه التدابير ستكون بمثابة أداة أساسية لمنع عودة ظهور وانتشار الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن مراقبة المنتجات الكيميائية بصورة كافية. وتحقيق عالمية الاتفاقية أمر مهم أيضاً. وتقدم اليابان الخبرة والمساعدة التقنية لتيسير انضمام الدول غير الأطراف إلى الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بانضمام ميانمار وأنغولا إلى الاتفاقية.

ونثني على الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونها. ومع التحقق من تدمير أكثر من ثلاثة أرباع جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية، يظل تدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية الهدف الأساسي من الاتفاقية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن بالأمس، سيتم تعليق الجلسة الساعة ٣٠/١٢، حرصاً على اتباع التقليد السنوي المتمثل في إتاحة المجال لحفل تقديم شهادات زمالات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وسنستمع أولاً إلى بقية المتكلمين في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". ونود تذكير الوفود بمراعاة الحدود الزمنية للبيانات الوطنية وهي خمس دقائق.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثنى على إدارتكم الممتازة وجهودكم الحثيثة، سيدي الرئيس،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1533163 (A)



السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يؤيد الوفد الروسي البيان المشترك الذي أدلى بها بالنيابة عن
البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا بشأن اتفاقية
الأسلحة البيولوجية (انظر A/C.1/70/PV.12).

ونود أن نوجه الانتباه إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل
للاتفاقية. ويأمل المجتمع الدولي أن يكون المؤتمر إيدانا
باستئناف عملية مفاوضات متعددة الأطراف من أجل تعزيز
الاتفاقية. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتخذنا للسنة الثانية على التوالي
خطوات متسقة لإيجاد حلول ممكنة للمشاكل المترابطة،
استناداً إلى مشاركة واتفاق دوليين على نطاق واسع.

وبعد سلسلة من المشاورات واستطلاعات الرأي، بما في
ذلك مع المجتمع المدني، قدم الاتحاد الروسي رسمياً خلال
اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في آب/
أغسطس مشروع قرار للمؤتمر الاستعراضي المقبل في جنيف
بشأن بدء محادثات حول تعزيز الاتفاقية. وتنص وثيقتنا على
إسناد ولاية من أجل إجراء مفاوضات إلى هيئة تفاوضية
جديدة - فريق عامل مفتوح باب العضوية - والتي سيناط
بها إعداد تدابير ومقترحات ملموسة، اعتباراً من عام ٢٠١٧،
لتعزيز الاتفاقية وتحسين تنفيذها، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع
مشروع وثيقة ملزمة قانوناً ذات صلة. وينبغي أن تكون ولاية
إجراء مفاوضات، والتي ستحدد المعايير لإعداد صك ملزم
قانوناً في المستقبل، واسعة قدر الإمكان لأنها يجب أن تعبر عن
الواقع الحكومي الدولي الراهن. وندعو جميع الأطراف المهتمة
بالأمر إلى الانضمام إلينا. وستُكلل المفاوضات المقترحة بالنجاح
إذا توصلت جميع الدول الأطراف في الاتفاقية والمجموعات
الإقليمية المختلفة إلى نتائج ذات قيمة مضافة للجميع.

وكما نعلم جميعاً، فإن تنفيذ الاتفاقية قائم على الموارد
الوطنية. ونشير إلى أنه لا يوجد للأسف صك متعدد الأطراف
دائم لتنفيذ القواعد القانونية للاتفاقية. وكما نعلم جميعاً، فإنه

ونرحب بحقيقة أن عملية التدمير خارج الأراضي السورية
قد اكتملت تقريباً، ونأمل أن يجري تدمير جميع مرافق إنتاج
الأسلحة الكيميائية مادياً وفقاً للاتفاقية في أقرب وقت ممكن.
ونثني على الجهود المشتركة لأعضاء المجتمع الدولي لمساهماتهم
القيمة، سواء مالياً أو عينياً. وتدين اليابان بشدة استمرار
استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة من جانب أي طرف
في سورية. ونحن مقتنعون بأن تسليط الضوء على جميع الحقائق
أمر في غاية الأهمية. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار
٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي ينشئ آلية تحقيق مشتركة بين منظمة
حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل الاستدلال
على الجهات الضالعة في هذه الاستخدامات، ويشدد على
ضرورة محاسبة المسؤولين عنها. وندعو جميع الأطراف في
سورية إلى التعاون الكامل مع آلية التحقيق المشتركة.

على مدى السنوات الأربعين الماضية، كان للاتفاقية
الأسلحة البيولوجية دور حيوي في السلم والأمن الدوليين. وفي
الوقت ذاته، شهدنا تقدماً هائلاً في مجال العلم والتكنولوجيا
والذي عاد بفوائد هائلة على البشرية. ومع ذلك، فإن
طابع الاستخدام المزروع لها يزيد من خطر ظهور تهديدات
بيولوجية جديدة بسبب إساءة استعمالها أو استخدامها على
نحو غير مشروع، ولا سيما من جانب جهات من غير الدول.
وبالتالي، فإن تحقيق عالمية الاتفاقية أصبح أكثر أهمية من أي
وقت مضى من أجل تعزيز الأمن الدولي. وفي هذا الصدد،
ترحب اليابان بتصديق ميانمار على الاتفاقية مؤخرًا وانضمام
موريتانيا وأندورا.

وأخيراً، في ما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية
الأسلحة البيولوجية في العام المقبل، يتعين علينا أن نبدأ حواراً
مكثفاً بشأن سبل تعزيز الاتفاقية. وستشارك اليابان بنشاط
في هذه المناقشات، مع التركيز بوجه خاص على الاستجابة
للتقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا.

نحو متزايد صوب المسائل القطرية الذي بدأ في العام الماضي يصرف الانتباه عن مجالات أخرى من مجالات أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تقل أهمية عن هذا الموضوع ويشوه الحالة الراهنة الفعلية في سياق نزاع الأسلحة الكيميائية السورية. إذا استمر تضخيم كل هذه المواضيع أكبر من حقيقتها، فمن غير المرجح أن روسيا ستكون قادرة على تأييد هذه الوثيقة.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الموقر نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.12).

منذ بداية الأزمة في سورية، حذرت حكومة الجمهورية العربية السورية مرارا وتكرارا من خطورة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من قبل مجموعات إرهابية، بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة. وعبرت عن تخوفها الجاد من قيام بعض الأنظمة التي تدعم الإرهاب والإرهابيين بتفقد أسلحة كيميائية للمجموعات الإرهابية المسلحة والإدعاء لاحقا أن الحكومة السورية هي التي قامت باستخدامها بهدف الإساءة إلى صورة الحكومة والتشهير بها. وعلى الرغم من كل الرسائل الموجهة من قبل الحكومة السورية إلى مجلس الأمن والجهات المختصة في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول هذا الخطر، إلا أن تلك الجهات لم تحرك ساكنا أمام استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأمثاله للمواد الكيميائية كسلاح ضد المواطنين والجيش في كل من سورية والعراق على مدى عامين. هذا التجاهل المقصود من جانب تلك الجهات يمثل خرقا وانتهاكا فاضحا من قبل تلك الدول لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة استخدام الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل، وبالأخص القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد قامت سورية بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأنجزتها بنجاح رغم

بعد أن عرقلت الولايات المتحدة اعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠١، توقف إعداد التدابير المقترحة. وببساطة، فإن غالبية الحكومات عاجزة عن الاستفادة من هذا الصك. وهذا وضع مؤسف. والوفد الروسي يدعو الجميع إلى حشد الإرادة السياسية والمشاركة في المؤتمر الاستعراضي المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر، بحيث يمكن مواصلة تعزيز هذه الوثيقة. ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة.

وتتمثل مسألة أخرى هامة في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وما فتئت روسيا تؤيد تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتحقيق عالميتها. ونرحب بانضمام جمهورية أنغولا وجمهورية اتحاد ميانمار إلى الاتفاقية مؤخرا. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوهما إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وتؤكد روسيا من جديد التزامها بالقضاء التام، في ظل مراقبة دولية، على جميع المخزونات المتبقية من الأسلحة الكيميائية مع مراعاة عدم التأخر في ذلك قدر الإمكان. وفي هذا السياق، نوه بالنجاح غير المسبوق في تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية. ونلاحظ بصفة خاصة الدور الإيجابي للحكومة السورية وتعاونها الثابت مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي أمكن بفضل جهودها التي لا تعرف الكلل، إلى جانب السلطات السورية في معركة الشعب السوري ضد الإرهاب الدولي، تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية. ومن أجل إجراء تقييم موضوعي لأهمية ما حدث، يجب أن نشير بوضوح إلى أن هذا البرنامج كانت له بالنسبة لسورية أهمية استراتيجية تضاهي أهمية البرنامج النووي الإسرائيلي. ويمكن، بل وينبغي، حل المسائل التقنية المتبقية على النحو المقرر في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووفقا لإجراءاتها.

إننا لا نرى حاجة إلى إضفاء نبرة سياسية أكبر على هذا الموضوع، بما في ذلك عن طريق المغالاة في التركيز على موضوع سورية في قرارات اللجنة ذات الصلة. التحول على

المتعاقبة في جميع قارات العالم. فوفقاً لتعريف المحكمة الأمريكية، تكون الولايات المتحدة نفسها هي الدولة التي استخدمت جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بحق العديد من شعوب الكرة الأرضية، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، من أسلحة نووية إلى البيولوجية والكيميائية والأسلحة التقليدية من عنقودية وذخائر اليورانيوم المنضب، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بحسب التصنيف الأمريكي نفسه.

نؤكد مجدداً على أن الحيادية والشفافية والمصادقية والتزاهة وعدم التمييز، إضافة إلى التعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، يجب أن تكون المبادئ الأساسية التي تحكم عمل آلية التحقيق المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وذلك في ظل تجربتنا مع بعثات سابقة خالفت في عملها وممارساتها كل تلك المبادئ المذكورة أعلاه، وخاصة من ناحية اعتمادها على شهود زور مفبركين من قبل جهات معروفة للجميع وإجرائها لتحقيقاتها المتسررة والجزئية خارج الأراضي السورية دون أدنى مستوى من التنسيق مع السلطات السورية. وستقدم سورية إلى آلية التحقيق المشتركة الجديدة كل أنواع التعاون، كما جرت العادة مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك ضمن الإطار الذي يحترم سيادتها ووحدة أراضيها وأمنها الوطني وعدم التلاعب بنتائج التحقيقات.

ختاماً، ندعو الزملاء في هذه اللجنة إلى التعمق أكثر في حقائق الأمور والتمعن في الاتهامات الباطلة الموجهة ضد الحكومة السورية قبل تكرار عبارات واتهامات لا يدركون مدى خطورتها على أمن وسلامة الشعب السوري وشعوب منطقتنا والعالم.

السيد طهراني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.12).

الظروف الصعبة للغاية. كما أنها ملتزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كدولة طرف في الاتفاقية وكدولة عضو في المنظمة، وذلك تعزيراً لنظام منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. هذا الأمر لن يتحقق دون إلزام إسرائيل، الطرف الوحيد الذي لم ينضم بعد إلى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أشار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريره الشهري، الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر S/2015/737) إلى أنه قد تم تدمير ما نسبته حوالي ٩٩ في المائة من مواد الأسلحة الكيميائية التي أخرجت من سورية بالكامل مع حلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهذا يعني أن ما يسمى ببرنامج سورية للأسلحة الكيميائية قد انتهى. وما تبقى من مسائل فنية عالقة فهو قليل جداً يجب أن تتم معالجتها حصراً ضمن إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على أساس التعاون بين الحكومة السورية والمنظمة.

في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ارتكب عمل إرهابي مدان في مدينة بوسطن الأمريكية راح ضحيته ثلاثة قتلى وحوالي ٢٦٤ جريحاً. وقد صدر الحكم على الإرهابي الذي ارتكب هذا العمل المروع باستخدام ما تم تصنيفه على أنه أسلحة دمار شامل، بحسب المحكمة الأمريكية، وقد أكد محقق اتحادي يدعى، دانييل غنيك، أن السلاح كان عبارة عن، وأقتبس هنا، "قنابل استخدمت في إعدادها أواني طهي بالضغط كأوعية جرت تعبئتها بمواد متفجرة منخفضة الشدة تحتوي على كريات فولاذية ومسامير وصمامات تفجير" انتهى الاقتباس. ومع إدانتنا الشديدة لأي عمل إرهابي يودي بحياة الأبرياء في أي مكان في العالم، إلا أن ما حصل في بوسطن يدفعنا إلى الاستفسار عن التعريف الأمريكي لأسلحة الدمار الشامل ويدعوننا إلى التساؤل حول أنواع الأسلحة المستخدمة من قبل الإدارات الأمريكية

إن التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين هو التزام مشترك لجميع الدول الأطراف. ونؤيد بقوة موقف حركة عدم الانحياز بشأن أهمية تعزيز الاتفاقية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف لوضع بروتوكول ملزم قانوناً. ولا نزال نرى أن هذه المسألة البالغة الأهمية ينبغي معالجتها من أجل استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالاستجابة لرغبة المجتمع الدولي في إبرام هذا الصك في وقت مبكر.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية على أهمية دور اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الحظر التام لجميع الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي هذا السياق، فإن قرار المؤتمر الاستعراضي السابع بإدراج التعاون والمساعدة ضمن البنود الدائمة على جدول الأعمال، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز تنفيذ المادة العاشرة، هو خطوة طيبة إلى الأمام. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى آلية فعالة لضمان التنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة. وينبغي ألا يكون هناك أي عائق أمام الأنشطة السلمية.

ويمكن معالجة جهود عدم الانتشار من خلال ضوابط التصدير على أفضل وجه عن طريق وضع خلال مبادئ توجيهية متعددة الأطراف وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها، بهدف الحفاظ على تمامية الاتفاقية وتوازنها. ولذلك، ينبغي ألا تخلق تدابير التنفيذ الوطني قيوداً لا موجب لها على النقل السلمي للمعارف العلمية والتكنولوجيا والمعدات والمواد ذات الصلة فيما بين الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الاستعراضي الثامن هو المحفل المناسب لاعتماد قرارات وتوصيات محددة. ونود أيضاً أن نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والشامل والفعال للاتفاقية، فضلاً عن عالميتها.

ونود أن نشدد على أن النهوض بالتعاون الدولي، وفق ما تنص عليه المادة العاشرة، وإزالة الحرمان التعسفي وذي

تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعالميتها في غاية الأهمية. ليس لأننا نرغب في الاستفادة الكاملة من المزايا الأمنية والاقتصادية التي تتيحها العضوية في الاتفاقية فحسب، ولكن أيضاً بسبب تجربتنا كضحية لاستعمال الأسلحة الكيميائية في التاريخ الحديث. كما أننا نعتقد بقوة أن تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية القديمة والمتروكة هدف أساسي من أهداف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأطراف الحائزة على بذل كل جهد ممكن للتقيد بالتزاماتها والتعاون معنا كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وترحب جمهورية إيران الإسلامية بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تدمير مرافق الإنتاج السورية من خلال تعاون حكومة الجمهورية العربية السورية. ونتطلع إلى تلقي تقرير ذي طابع مهني ومحايد من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. من الضروري أن تكفل البعثة طيلة العملية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية. ونحثها على أن تأخذ في الاعتبار الملاحظات وأوجه القصور في عمل بعثة تقصي الحقائق السابقة.

وفيما يتعلق بآلية التحقيق المشتركة، يعتقد وفد بلدي أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجلس التنفيذي لهما دوران هامان في جعلها تعمل بفعالية. وفي هذا الصدد، نتوقع من الآلية الوفاء بولايتها بطريقة مهنية وموضوعية وغير منحازة. ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة من قبل الإرهابيين في الشرق الأوسط، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي أن تنظر الأجهزة المختصة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتحقق في هذه المسألة بالتنسيق مع الدول الأطراف المعنية.

الحركة مجدداً أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكونا للأغراض السلمية وحدها ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن درجة التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية التي وصلت إليها.

وتؤكد الحركة مجدداً موقفها المتمثل في أن وضع أي مدونة لقواعد السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن يتسق مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن يتم في شكل مفاوضات متعددة الأطراف شفافة وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة، استناداً إلى ولاية صحيحة وقاطعة ومن دون مواعيد نهائية محددة. ولدى صياغة مدونة لقواعد السلوك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها. وهذا من شأنه أن يساعد على تحقيق نتائج متوازنة تلبى احتياجات جميع المشاركين وتعبر عن شواغلهم.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتباع نهج شامل وعالمي وغير تمييزي في إطار الأمم المتحدة حيال مسألة القذائف. وينبغي أن تأخذ أي مبادرة بشأن هذا الموضوع في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، مثل الاتصالات الساتلية ونظم رصد الأرض وتكنولوجيات الملاحة الساتلية، توفر أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول مجدية طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة. كما يمكن أن تسهم بفعالية أكبر في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في جميع البلدان، وحفظ الموارد الطبيعية وتعزيز التأهب لآثار الكوارث والتخفيف منها. وفي هذا الصدد، ومع التأكيد على أهمية إتاحة علوم وتكنولوجيا الفضاء لجميع البلدان المهتمة بالأمر، تؤكد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي استخدامها وفقاً للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تعزيز السلم والأمن الدوليين.

الدوافع السياسية ينبغي تناولها مباشرة في اجتماعات الدول الأطراف وينبغي وضع خطة عمل تتألف من تدابير عملية وملموسة لتعزيز تنفيذ هذه المادة لأن ذلك هو السبيل الأمثل لتعزيز الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". تشرع اللجنة الآن في مناقشتها بشأن مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن موضوع جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

تدرك حركة عدم الانحياز المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحقوق السيادية لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وتشدد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك فرض حظر على نشر أو استخدام الأسلحة فيه، سيجنبنا خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين.

ويطرح إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة أمام الاستقرار الاستراتيجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الأمنية السلبية لنشر منظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية، التي يمكن أن تُطلق سباقاً للتسلح.

وما زالت الحركة تشعر بالقلق إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي. وتكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك عالمي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والذي لا يزال يمثل أولوية. وفي هذا الصدد، تؤكد

منصف أمر لا غنى عنه من أجل نقل وتطوير التكنولوجيات الفضائية من أجل تطوير القدرات الوطنية في هذا الميدان وتهيئة الفرص من أجل استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والشاملة. وينبغي ضمان المساواة في الوصول إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وذلك من أجل ضمان أن تكون منافعه متاحة للبشرية جمعاء. وينظر الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في ذلك الصدد، إلى التعاون بوصفه عنصراً رئيسياً بالنسبة لبلدان المنطقة. وبالتالي ينبغي تشجيع دعامة أساسية للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وملتزم، نتيجة لذلك، بتحسين الإطار القانوني المتعدد الأطراف الذي يحكم الحفاظ على بيئة فضاء خارجي سلمية وآمنة ومؤمنة. وعليه، فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة ملحة.

ويعتقد أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أنه من مصلحة المجتمع الدولي الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. فهناك اعتراف واسع النطاق بالخطر الوشيك الذي يشكله عدم وجود أساس قانوني كاف للتصدي لمشكلة الأسلحة في الفضاء. ويمثل الاقتراح المنقح بشأن معاهدة لحظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي الذي قدمته روسيا والصين، في ذلك السياق، تطوراً إيجابياً من أجل بدء المفاوضات. دعوني أذكر بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ظل جزءاً من جدول أعمالنا لفترة طويلة من الزمن. فقبل أكثر من ٣٠ عاماً مضت، طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لترزع السلاح، من مؤتمر الأمم المتحدة لترزع السلاح أن ينظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من بعض المبادلات الملموسة في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، منع عدم وجود توافق في الآراء منذ ذلك الحين المؤتمر من النظر في هذه المسألة الأساسية على النحو الواجب.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي جمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان والاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا، فيما يخص البند ٩٥ من جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

تشاطر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المجتمع الدولي قلقه حيال إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا نزال ملتزمين بأهداف إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة وضمن مواصلة استخدامه للأغراض السلمية حصراً. ونرى أن هذه المسألة لا يمكن معالجتها إلا من خلال إبرام صك ملزم قانوناً. ويمكن أن يكون الأساس لهذه الوثيقة مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام الفضاء الخارجي، والذي قدم الاتحاد الروسي والصين صيغة محدثة له في مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وندعو الدول إلى العمل معاً للتعجيل ببدء مفاوضات بشأن هذه الوثيقة في مؤتمر نزع السلاح.

السيد غونثاليث فيفاس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

ولأعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مصلحة مشتركة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، لما فيه خير جميع الدول والبشرية جمعاء. ويعتمد العالم الذي نعيش فيه يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الموجودة في الفضاء الخارجي، التي توفر الخدمات الأساسية في مختلف المجالات. وتتشاطر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الرأي القائل بأن التعاون على أساس

في الفضاء الخارجي. ولا بد من الإرادة السياسية للتغلب على هذا الوضع.

السيد محفوظ (مصر): تشرف جمهورية مصر العربية بإلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

تؤمن المجموعة العربية إيماناً راسخاً بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية فقط لا غير، حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية التي تسعى لتحقيق هدف منع تسليح الفضاء الخارجي بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه. وبناء عليه وأخذاً في الاعتبار أن الفضاء الخارجي يعتبر تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء، فإن كافة الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي يجب أن يتم تناولها تحت مظلة الملائمة للأمم المتحدة من أجل ضمان مبادئ الشمولية والعالمية وإعمال قاعدة التوافق الدولي في هذا السياق الحيوي. كما أن أي مسعى أو طرح لضبط وتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي سواء في إطار مدونة سلوك دولية أو بموجب معاهدة مستقبلية لمنع تسليح الفضاء، يجب أن يهدف إلى تعزيز منظومة الفضاء لصالح جميع دول وشعوب العالم، وبالتالي ينبغي ألا يقيد الحق الأصيل لكل دولة في استخدام الفضاء الخارجي سلمياً.

هذا، وتشدد المجموعة العربية على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالاً عالمياً سلمياً خالياً من النزاعات والحروب، وبالتالي، يجب منع نشر أسلحة لأي غرض كان سواء دفاعي أو هجومي في الفضاء، وكذلك منع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء، وكذلك ندعو إلى بحث إمكانية بلورة آلية دولية ملزمة لحظر وضع أو استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ختاماً، نود التأكيد على أهمية الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي من خلال التعاون الفني المطلوب والمساعدات التقنية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عن القدرات العلمية أو الاقتصادية المختلفة لدول العالم من

ويسلم أعضاء الاتحاد بأن اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يعزز التفاهم المتبادل والحوار السياسي والتعاون بين الدول. ونكرر، في ذلك الصدد، تقديرنا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، المنشأ بموجب القرار 68/65. ونشكر الفريق على التسليم بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تخدم كأساس للنظر في المفاهيم والمقترحات المؤدية إلى التزامات ملزمة قانوناً.

وبالإضافة إلى ذلك، ظل الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يتابعون باهتمام شديد المداولات التي توصلت إلى استنتاج في تموز/يوليه الماضي، بشأن إمكانية وضع مدونة قواعد سلوك دولية تنظم الأنشطة في الفضاء الخارجي، قدمها الاتحاد الأوروبي. ولئن كنا نقدر العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي، نعتقد أن المبادرة تتطلب نهجاً وولاية متعددي الأطراف فعالين لكي تكون فعالة. ونرحب، في نفس السياق، باتخاذ القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (القرار 32/69) والقرار المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (القرار 31/69)، الذين نعتبرهما تدبيرين مهمين لبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. غير أنه على الرغم من أن الالتزامات السياسية والاتفاقات الطوعية أمور مرحب بها، يعيد الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التأكيد على أنها لا يمكن أن تحل محل التدابير الملزمة قانوناً التي تفرض التزامات ثابتة وطويلة الأجل على جميع الدول.

وإذ نعرب عن قلقنا المستمر إزاء إمكانية نشوء سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن توفر الظروف اللازمة للتسهيل باعتماد برنامج عمل يتضمن إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يمهّد الطريق للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لمنع وضع الأسلحة

وإزدحام السواتل وتزايد تشيع طيف الترددات الراديوية، فضلا عن تهديد التعطيل أو التدمير المتعمد للسواتل.

وهذه التحديات تستدعي التدخل الجاد من الدول في الوقت المناسب، بغية كفالة قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن وجود مدونة دولية لقواعد السلوك غير ملزمة قانونا وتعلق بالأنشطة في الفضاء الخارجي سيكون إسهاما هاما في تحقيق الأمان والأمن والاستدامة لبيئة الفضاء الخارجي. وبوسع مدونة قواعد السلوك هذه أن تشكل خطوة أولى نحو تعزيز الإطار الدولي للفضاء الخارجي، الأمر الذي يمكن أن يشمل أيضا صكوكا أخرى ذات طابع غير ملزم قانونا وملزم قانونا على حد سواء.

ولقد ضم الاجتماع الذي انعقد في المقر خلال تموز/يوليه، بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي وبمساعدة مكتب شؤون نزع السلاح، تحت عنوان "المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي"، حضورا جيدا جدا لوفود من ١٠٩ دول و ٨ منظمات دولية وغير حكومية. ويؤسفنا أنه بعد سنوات عديدة من المشاورات، لم يكن ممكنا بدء المفاوضات بعد ذلك، ولكننا على ثقة بأن المناقشات الثرية والهامة التي تجري في نيويورك بشأن الجوهر والعملية على السواء ستساعد المجتمع الدولي على المضي قدما في نهاية المطاف.

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة صراع أمر أساسي لضمان استخدام البيئة الفضائية للأغراض السلمية في الأجل البعيد. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. لذلك، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صوتت العام الماضي تأييدا للقرار ٦٩/٣١، بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

أجل إدماج الدول النامية ضمن منظومة الدول المستخدمة والمنفعة من الأنشطة والتطبيقات الفضائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيلكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٨. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا وبلد عملية الاستقرار والارتباط والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ علاوة على أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يتبنى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه موقفا ثابتا لصالح الحفاظ على بيئة فضاء آمنة وأمونة ولصالح الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول. فتعزيز السلامة والأمن والاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة في الفضاء الخارجي هو في مصلحتنا المشتركة وألوية رئيسية بالنسبة لنا. ولذلك، فإن هدف الاتحاد الأوروبي هو تعزيز التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونحن مقتنعون، علاوة على ذلك، بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم في أمن وسلامة واستدامة الأنشطة في الفضاء الخارجي. وقد اقترحنا في عام ٢٠١٢، تحقيقا لتلك الغاية، مدونة قواعد سلوك دولية غير ملزمة قانونا لأنشطة الفضاء الخارجي. ولم نشهد منذ ذلك الحين سوى ازدياد في استخدام واستخدامات الفضاء الخارجي. وتقدم الأصول الفضائية التي يشغلها عدد متزايد من الكيانات الحكومية وغير الحكومية منافع هائلة للعالم لم تكن متصورة قبل بضعة عقود. واليوم، فإن تلك المنافع مرهونة بتحديات كبيرة ناجمة عن حطام مداري خطير، وبالتالي إمكانية اصطدامات مدمرة

لمع ذلك، نحن نرى أن المشروع المستكمل لمعاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي لا يمثل أساساً للأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح حول هذا الموضوع. ومن شأن الصك الجديد الملزم قانوناً أن يكون شاملاً ودقيقاً وممكناً التحقق منه. وفي ما يتعلق بمبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، نشعر كذلك بالقلق لأنها لا تحقق هدف تعزيز الائتمان والثقة بين الدول.

وفي الختام، فإن القرار التوافقي السنوي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي شاركت في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يؤكد شعور المجتمع الدولي المشترك بالإلحاح والمسؤولية تجاه الحفاظ على الفضاء الخارجي من أجل الاستخدام السلمي للبشرية جمعاء. والاتحاد الأوروبي على استعداد للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطب اللجنة الأولى في مناقشتها المواضيعية اليوم عن الفضاء الخارجي. إن الولايات المتحدة ما فتئت تعرب عن التزامها بكفالة استدامة البيئة الفضائية واستقرارها وسلامتها وأمنها لأجل طويل. ومعالجة المسائل المرتبطة بالاختناق المداري وتفاذي الاصطدامات في الفضاء والسلوك المسؤول والسلمي بشأنه هي مسؤوليات تقع على عاتق جميع الأطراف التي تشارك في الأنشطة الفضائية. والمسألة الهامة التي برزت في المناقشات الجارية داخل اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وفي أماكن أخرى تتمثل في كيفية التصدي لتلك التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

ولدى النظر في خيارات التعاون الدولي بغرض كفالة أمن الفضاء واستدامته، تفضل بعض البلدان إبرام اتفاق ملزم قانوناً

ولمحدد الأسلحة، على غرار مشروع المعاهدة الذي جرى إعداده في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة فيه، والذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن هذه الوثيقة مشوبة بالعيوب أساساً ولا يمكنها أن تشكل قاعدة للمفاوضات في جنيف. وبما أننا أعربنا عن آرائنا بشأن مشروع المعاهدة مرات عديدة، فإننا لن نعلم إلى تكرارها هنا.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالقلق على نحو خاص إزاء استمرار تطوير واختبار أنظمة الأسلحة المدمرة المضادة للسواتل. وخلافاً للدعوة التي تصدر عن بعض الدول إلى اتخاذ تدابير لتحديد الأسلحة بغية منع استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية، فإن تطوير هذه القدرات من جانب تلك الدول نفسها يمكنه أن يؤدي إلى سوء التفسير وسوء التقدير بشكل خطير، ويمكنه أن يكون عاملاً تصعيدياً في الأزمات أو الصراعات. وتعتقد الولايات المتحدة أن توليد منظومات الأسلحة المضادة للسواتل يهدد الأمن الدولي والرفاه الاقتصادي، إلى جانب تهديد الجهود الفضائية المدنية والعلمية المشروعة لجميع الدول.

وخلافاً للنهج الذي تدعو إليه بعض الدول بإجراء مفاوضات مستفيضة حول إبرام صك ملزم قانوناً، فإن الولايات المتحدة مقتنعة بأن العديد من التحديات التي تواجهها في الفضاء الخارجي يمكن التصدي لها من خلال مبادرات عملية في المدى القريب، من قبيل التدابير غير الملزمة قانوناً لتحقيق الشفافية وبناء الثقة. وهذه التدابير العملية إما أن يجري تنفيذها فعلاً بشكل أحادي أو ثنائي أو متعدد الأطراف، أو أن تعمل الدول على اتخاذها وتنفيذها في المستقبل.

وكما ناقش آخرون في هذا المنتدى وفي الاجتماع المخصص المشترك يوم أمس بين اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/70/PV.13)، فإن التقرير التوافقي لعامي ٢٠١٣/٢٠١٢

بشأن السياسات الفضائية الوطنية واستراتيجيات الأمن القومي لشؤون الفضاء. وهذه الإخطارات وأعمال التنسيق وتبادلات الآراء لا تؤدي إلى إذكاء الوعي فحسب، ولكنها تؤدي أيضا إلى زيادة الشفافية عن طريق التخفيف من خطر الحوادث والتصورات الخاطئة وانعدام الثقة. وتقوم الولايات المتحدة فعلا بتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

وأود أن أحتتم بالقول إننا إذا كنا جادين في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي من أجل الأجيال المقبلة، فعلينا أن نتصدى للتحديات التي تواجهنا اليوم، عن طريق العمل معا على اتخاذ تدابير عملية وتنفيذها، بدلا من اتباع نهج يرحح ألا تكون حسنة التوقيت أو منصفة أو فعالة.

السيد عباني (الجزائر): يتشرف وفد بلادي بإلقاء هذا البيان حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة. وأعرب عن مساندة الجزائر لما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية مصر العربية بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

إن هذا الموضوع يتمتع بقدر كبير من الأهمية لما له من آثار مباشرة على الأمن والسلم في العالم، وكذلك على حياتنا اليومية. فالفضاء الخارجي يعتبر ملكية عامة للإنسانية جمعاء.

ولقد بات الفضاء الخارجي يؤدي دورا متصاعدا بالنسبة إلى قطاعات كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتعاضم دوره مع التطور العلمي والتكنولوجي. وهذا يستدعي توفير مناخ من الأمن والشفافية والثقة بالنسبة إلى الأنشطة في الفضاء الخارجي.

وعلى غرار العديد من الدول، تطمح الجزائر إلى تسخير الفضاء الخارجي لتلبية احتياجاتها التنموية، وتتمسك بضرورة حصر استكشاف هذا الفضاء واستخدامه باعتباره إرثا

(انظر A/68/189) لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أيد طوعا التدابير غير الملزمة قانونا بشأن تعزيز الاستقرار في الفضاء وتشجيع التصرفات المسؤولة فيه واستخدامه للأغراض السلمية. وأيدت الجمعية العامة بأكملها توصيات التقرير في القرارين ٦٨/٥٠ و ٦٩/٣٨، اللذين شاركت الولايات المتحدة روسيا والصين في تقديم كليهما، فضلا عن مشروع القرار الذي سينظر فيه هذه السنة في اللجنة الأولى (A/C.1/70/L.48).

ولقد وضع تقرير فريق الخبراء الحكوميين أيضا معايير من أجل اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ولدى تطبيق هذه المعايير، لاحظ خبراء من الولايات المتحدة إلى جانب عدد من خبراء أفرقة البلدان الأخرى، أن بعض المقترحات المتعلقة بتدابير الثقة وبناء الثقة، مثل مبادرة روسيا التي تقضي بأن تعلن الدول عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، لا تستوفي معايير الفريق. وترى الولايات المتحدة أن هذا المقترح لا يحدد بشكل كاف ما هو الشيء الذي يشكل سلاحا في الفضاء الخارجي، ولا يؤكد تأكيدا فعليا من جانب الدول الأخرى على الالتزام السياسي بالألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو يركز حصرا على الأسلحة الفضائية ويتجاهل التهديد الأكثر إلحاحا لأنظمة الفضاء الخارجي، ألا وهي المنظومات الأرضية للأسلحة المضادة للسواتل.

وحتى الآن، لم يشرح مؤيدو المبادرة كيف تتسق مبادرة عدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي مع معايير الفريق بشأن تدابير الثقة وبناء الثقة، أو كيف تعزز هذه المبادرة الاستقرار في الفضاء، عندما تلتزم الصمت حيال الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. وعلى النقيض من ذلك، ثمة تدابير أخرى للشفافية وبناء الثقة تستوفي معايير الفريق - على سبيل المثال، وضع مبادئ توجيهية لسلامة الرحلات الفضائية والتخفيف من الحطام، وإصدار الإخطارات بتفادي الاصطدام، والشفافية

تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في مجال الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي، وفقاً لما أوصت به الجمعية العامة في القرار ٦٥/٦٢. وأحاطت بلادي علماً بمشروع مدونة السلوك التي ترمي إلى إضفاء الشفافية وترشيد الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي، وتؤكد على أن التدابير الطوعية في هذا المجال تعتبر سناً إضافياً ولا يمكن أن تكون بديلاً عن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تمنع حدوث سباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي. كما تؤكد على أن التفاوض في الأطر المتعددة الأطراف هو المكان المناسب للتوصل إلى صياغة الإجراءات والقواعد التي من شأنها الاستجابة لشواغل الجميع في هذا المجال.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/70/PV.12).

لأكثر من ثلاثة عقود، يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود تلافياً لتسليح الفضاء الخارجي. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة (القرار د-١٠/٢) تشتمل على أكثر من ٣٠ فقرة بشأن مخاطر حدوث سباق تسلح والحاجة الملحة لتجنبه بمختلف جوانبه. والفقرة ٨٠ من تلك الوثيقة توصي تحديداً بإجراء مفاوضات دولية مناسبة للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولفترة طويلة، يُقي مؤتم نزع السلاح تلك المسألة قيد نظره، والجمعية العامة اعترفت منذ زهاء عقدين بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يدرأ خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين.

ولم يعد الفضاء الخارجي حكراً يقتصر ارتياده على قلة من الدول المتقدمة النمو. والبلدان النامية تستفيد اليوم من تكنولوجيا الفضاء في مجالات متنوعة، بدءاً من الأرصاد الجوية وإدارة الكوارث إلى الاقتصاد والاتصالات السلكية واللاسلكية. واعتمادها على تكنولوجيا الفضاء سيزداد نمواً

مشتركا للبشرية لأغراض سلمية فحسب، بما يصون السلم والاستقرار ويعزز التعاون الدولي، وفقاً للمبادئ التي تنص عليها الالتزامات والقوانين الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٣، واتفاقية عام ١٩٦٧ المتعلقة بالمبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية.

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى ديناميكية شديدة لسباق نحو التسلح قد تكون عواقبها وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، نذكر بورقة العمل المقدمة من قبل بلدان حركة عدم الانحياز على مستوى مؤتمر نزع السلاح لسنة ٢٠١٥، والتي تعرب فيها عن انشغالها العميق إزاء الآثار السلبية المترتبة على تطوير نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والسعي للحصول على تكنولوجيا عسكرية متقدمة يمكن أن تنشر في الفضاء الخارجي.

والجزائر، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، ترى أن المنظومة القانونية الحالية الخاصة بالفضاء الخارجي يشوبها بعض النقص وتعتبر غير كافية لمنع حدوث سباق نحو التسلح، مما يتطلب مجهوداً جماعياً، خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح، بغية تعزيز الإطار القانوني الحالي وسد ما فيه من ثغرات. ولذلك، ترحب الجزائر بالمبادرة الصينية - الروسية الخاصة بالوقاية من وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وترحب كذلك باتخاذ الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ للقرار ٣٨/٦٩ بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الإطار، أحاطت بلادي علماً بإتمام أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي واعتماد تقريره (A/68/189) بشأن

خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ في مؤتمر نزع السلاح من قبل اللجان المختصة للموضوع. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع النص المعروف بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي، الذي اشترك الاتحاد الروسي والصين في تقديمه في عام ٢٠٠٨ وجرى تحديثه في عام ٢٠١٤، يوفر أساساً مفيداً لبدء المفاوضات. وعليه، فإننا لا نرى أي عائق يحول دون بدء المفاوضات بشأن مسألة بهذه الأهمية من أجل السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من المخاطر المتزايدة لتسليح الفضاء الخارجي والتداعيات المصاحبة لذلك على السلم والأمن الدوليين، لا تزال عدة دول تعارض بدء المفاوضات بشأن تلك المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ولا يوجد تفسير آخر لتلك المعارضة سوى أن هذه الدول تسعى لحماية احتكارها لتلك التكنولوجيا والحفاظ على هيمنتها كاملة. ومن جهة أخرى، هناك حالة من الأسى المتزايد إزاء المأزق الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح على مدار السنوات الخمس الماضية. ووجدت بعض الدول من المناسب أن يعزى ذلك المأزق إلى واحدة من المسائل الجوهرية الأربع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

إن الحقائق غنية عن البيان، وإحدى تلك الحقائق غير مريحة، ومؤداها أن مؤتمر نزع السلاح، رغم الدعم الهائل للتفاوض على صك قانوني بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن حفنة من الدول تمنعه من القيام بذلك. وبالتالي، يجب أن يطالب المجتمع الدولي بأن يكون هناك تعبير واضح عن الأسباب الكامنة التي تفرض على تلك الدول رفض المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن لم نسمع من تلك الدول سبباً مقنعاً فيما يتعلق بكيفية تأثير تلك المفاوضات سلباً على مصالحها الأمنية. وعلى أي حال، ينبغي لتلك الدول أن تعترف بمسؤوليتها عن تكريس الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

في السنوات القادمة، ولكن هذه المرة، لن تحمل البلدان النامية عبء عدم الانتشار كما أنها لن تقبل أي قيود تمييزية قد تعوق سعيها السلمي في الفضاء الخارجي. وتقاسم المسؤولية بالتساوي هو الحل الوحيد.

هناك استخدام متزايد للفضاء الخارجي من قبل العديد من الدول، للأغراض المدنية والعسكرية على السواء، ما يعزز إمكانية تسليحه مع ما ينطوي عليه ذلك من خطورة. واستحداث المنظومات المضادة للقذائف التسيارية ونشرها وإدماجها في الموجودات الفضائية يضيف بعداً مقلقاً إلى المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي. وسباق التسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه لا يعرض استخداماته السلمية للخطر فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تفاقم حدة النزاعات على كوكب الأرض، مع احتمال تعرض السلم والأمن الدوليين لعواقب وخيمة. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يحول دون إمكانية تسليح الفضاء الخارجي الآن. وأي تأخير سيفضي إلى نتائج عكسية. فلنتجنب الأخطاء التي ارتكبت في حالة الأسلحة الكيميائية، حيث استمر الإنتاج عقوداً قبل أن تيرم اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن النمو السريع في تكنولوجيات الفضاء وتغيرها قد أدت إلى اتساع الفجوات في المنظومة الدولية القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ومعاهدة القمر لعام ١٩٨٤. ومع أن معاهدة الفضاء الخارجي تحظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، فقد لاذت بالصمت حيال نشر فئات أخرى من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. ولا بد أن تُملأ تلك الثغرات من خلال صك قانوني جديد. ومن هذا المنطلق، ما فتئت باكستان تعارض تسليح الفضاء الخارجي، وتدعو إلى التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن تلك المسألة المعاصرة المثيرة للاهتمام والقلق.

وهناك نطاق كبير من المعارف القائمة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أنجز عمل كثير بالفعل

وله فوائد جانبية رئيسية في مجالات الاتصالات والملاحة البرية والجوية والبحرية، علاوة على الأرصاد الجوية والمناخ. وعليه، فإن فرنسا عازمة على السعي إلى ضمان أمن الأنشطة الفضائية واستمراريتها في المدى الطويل نظراً لأهمية ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية في عدد متزايد من البلدان. ويجب علينا منع تدهور شروط استخدام الفضاء إن أردنا المزيد من الاستفادة من التطبيقات الفضائية، وخاصة في البلدان النامية، فضلاً عن ضمان وصول الأجيال المقبلة إلى الفضاء، في ذات الوقت الذي نواصل زيادة معرفتنا به. ومن الضروري الاستجابة بصورة جماعية لتحقيق تلك الغاية.

فهناك طلب متزايد على الفضاء. ويواجه الفضاء الآن عدداً من التحديات، من قبيل انتشار الحطام الفضائي وزيادة مخاطر الاصطدام أو التدخل فيه. وللأسف، فإن من المحتمل أن تنشأ هذه المخاطر أيضاً عن الأفعال المتعمدة، ومن بينها التدمير المتعمد للأجسام في الفضاء. وليست الآليات القائمة كافية لمنع تلك الأحداث. لهذا السبب، وفي سبيل التصدي لهذه التحديات، فإنه يجب إعطاء الأولوية لضمان استمرار الأنشطة الفضائية وأمنها. وترى فرنسا أنه ينبغي أن يستند تصدي المجتمع الدولي لهذه التحديات إلى عدة عناصر.

أولاً، ينبغي أن يتم تطوير الأنشطة في الفضاء الخارجي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المعترف بها في القانون الدولي. ثانياً، إن المشاكل التي نواجهها هي مسائل أمنية بمعناها العام، وهي تقتضي استجابة شاملة تغطي الجنابيين المدني والعسكري على السواء. ثالثاً، يتطلب التدهور السريع لبيئة الفضاء استجابات عاجلة وعملية له. ولذلك السبب فإننا نفضل أن تكون هناك استجابة في المدى القريب تستند إلى تعزيز الممارسات المسؤولة واتخاذ التدابير الطوعية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة.

وينبغي أن نهدف إلى وضع آليات مرنة للتنسيق والتشاور. وقد تم التشديد على القيمة المضافة لهذه لتدابير الشفافية وبناء

وبغض النظر عن الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإن المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، وإن كانت تنطوي على زعزعة الاستقرار بطبيعتها ومشكوك في فعاليتها في الوقت الحاضر، يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة الأثر على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. لذلك، لا بد من مضاعفة الجهود لوضع اتفاق شامل وعالمي وغير تمييزي يعالج المخاوف الناشئة عن استحداث ونشر وانتشار المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

ومع أن باكستان لم تتح لها الفرصة لكي تكون عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإننا نحيط علماً بتقريره التوافقي وتوصياته (A/68/189). وتتفق على أن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تهدف إلى زيادة أمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته. ونرحب بشكل خاص بتوصية الفريق بشأن مواصلة تطوير التعاون الدولي بين الدول المرتادة للفضاء وتلك التي لا ترتاده في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لصالح جميع الدول. ونحن ندرك قيمة تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة ومدونات السلوك غير الملزمة قانوناً في تعزيز الثقة بين الدول. وإذ نرى في تلك الجهود قيمة، نعتقد أيضاً أنه ينبغي متابعة هذه المبادرات بصورة شاملة وعلمية وتشاركية، مع أخذ المصالح الأمنية لجميع الدول بعين الاعتبار. غير أن تلك التدابير الطوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن التزامات ملزمة قانوناً تنشأ عن معاهدات.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تلتزم فرنسا على وجه التحديد بالحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. فالفضاء الخارجي يفتح الباب أمام الكثير من الفوائد المحتملة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا،

حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل أوروغواي باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/70/PV.13).

تتيح تنمية الفضاء الخارجي بصورة مستدامة إمكانات غير محدودة للبشرية لأجل إحراز تقدم في مجالات التعليم والطب وإدارة المخاطر والوقاية من الكوارث الطبيعية، والزراعة والاتصالات السلوكية واللاسلكية والعلوم والتكنولوجيا، من بين أمور أخرى. ومن هنا تنشأ الأهمية القصوى لأن نعمل معا لضمان تطوير الأنشطة ذات الأغراض السلمية في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه.

ونود أن نشدد على أن أي نزاع مسلح في الفضاء الخارجي ستكون له عواقب مدمرة على حياتنا في كوكب الأرض، ومن شأنه أن يدمر آفاق تطوير الأنشطة الفضائية وما تزخر به من إمكانات هائلة للبشرية. وللأسف، فإن نزاعا مسلحا كهذا ليس بعيدا كما نعتقد. فقد ازداد تطوير السواتل والتكنولوجيات الأخرى للأغراض العسكرية. ليس ذلك فحسب، بل إن بعض السواتل ذات الاستخدام المزدوج التي تستخدم لأغراض الاتصالات والمراقبة الأرضية لا تستخدم أحيانا للأغراض السلمية حصرا. ويضاف إلى ذلك تطوير بعض الدول منظومات أسلحة مضادة للسواتل علاوة على اختبارها، في حين يمكن استخدام بعض تكنولوجيات القذائف الدفاعية بعينها لمهاجمة الأجسام في الفضاء الخارجي. وما دام الأمر كذلك، فإن احتمال عسكرة الفضاء الخارجي بات مثيرا للقلق على نحو متزايد ومن ثم يصبح منعه مسألة أكثر إلحاحا.

وترحب فتزويلا بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتحيط فتزويلا علما أيضا باقتراح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بوضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وتمثل جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الشفافية وبناء

الثقة هذه في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٤، والذي شاركت فيه فرنسا مشاركة كاملة. ويلبي وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي الحاجة إلى اتباع نهج شامل، جنبا إلى جنب مع تدابير الشفافية وبناء الثقة. وترحب فرنسا بالاهتمام بهذه المبادرة الذي أكدته مستوى المشاركة والمناقشات الموضوعية خلال السنوات الأخيرة. وتؤيد فرنسا أيضا تبادل الأفكار بشأن الاستفادة من المناقشات التي جرت في نيويورك في تموز/يوليه.

وتتشاطر فرنسا هدف تجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعليه، فإنه ينبغي أن يكون ممكنا - من حيث المبدأ - وضع الصكوك واتخاذ المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في إطار برنامج عمل وأولويات متفق عليها في مؤتمر نزع السلاح. ونحيط علما بالجهود المبذولة حاليا لتعزيز المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونرى أنه يتعين أن يفي وضع صك ملزم قانونا بمعايير عديدة. وينبغي على وجه الخصوص، أن يساعد على حل المسألة المعقدة المتمثلة في تحديد ما الذي ينبغي النظر إليه على أنه سلاح في الفضاء، وهو أمر لم تتمكن من الاتفاق عليه على مدى عدة سنوات، وينبغي أن يكون ذلك الصك شاملا ومحددا بصورة كافية. وينبغي أن يستند أيضا إلى آلية تحقق قوية وملائمة. وأخيرا، ينبغي أن يتحول أي اتفاق ملزم قانونا إلى مكاسب حقيقية من الناحية الأمنية، أي أنه ينبغي أن يستند إلى تدابير فعالة وذات مصداقية.

ونرى في جميع الأحوال، أن الخصائص الجوهرية للأنشطة الفضائية تقتضي استجابة كلية وشاملة، ونرحب بالاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة المعقود بالأمس (انظر A/C.1/70/PV.13). ونأمل في عقد اجتماع مشترك آخر كهذا لإعطاء زخم جديد لهذه المناقشات.

السيد تورو - كارنيفالي (فتزويلا) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم

تتواجد في الفضاء والتي ستجعله غير صالح لأنشطة الإنسان أن تزداد مع مرور الزمن إذا لم نعمل شيئا للحد من الحطام الفضائي الآن. ويرى العلماء وخبراء هذه الصناعة أننا قد نصل قريبا إلى النقطة الحاسمة. وسوف يكون الحد من الحطام الفضائي بعد هذه النقطة الحاسمة باهظ التكلفة وشديد الصعوبة.

إن أستراليا تساهم إسهاما نشطا في الجهود الدولية الرامية إلى اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة التي تتعلق بالفضاء الخارجي كسبيل لمواجهة خطر الحطام الفضائي. ونشجع الدول على تنفيذ التقرير التوافقي لعام ٢٠١٣ الذي أعدّه فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). كما أيدنا بقوة وضع مدونة لقواعد السلوك بغية كفاءة تحقيق توافق في الآراء بشأن القواعد التي ستيسر أنشطة الفضاء الخارجي. وبينما يبدو أنه ليس هناك أي اتفاق حتى الآن بشأن كيفية وضع المدونة وتنفيذها، لا يزال ملتزمين بجهود التدوين. وإن ما ظهر في الجلسة المشتركة أمس من مستوى لدعم التدوين هو دلالة إيجابية على مواصلة هذا العمل الهام. وسوف تكفل هذه الخطوات الهامة لجميع البلدان فرصة التمتع بفوائد الفضاء، والتقليل من التهديدات فيه إلى أدنى حد، ولا سيما الحطام الفضائي.

إن هذه المسائل ملحة بالنسبة إلى منطقتنا الحيوية في المحيطين الهندي والهادئ. ونحن نشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بغية إذكاء الوعي وزيادة القدرة تجاه التصدي لتحدي الحطام الفضائي. وإننا نتطلع إلى المشاركة في حلقة العمل الثالثة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن الفضاء، الذي تشترك في رئاسته كل من جمهورية لاو والصين وروسيا في شنغهاي خلال كانون الأول/ديسمبر. ولقد شعرت أستراليا بالاعتزاز حيال الشروع في عقد حلقة العمل المعنية بأمن الفضاء عام ٢٠١٢ وافتتاحها، ومشاركة فييت نام في رئاستها.

الثقة بين الدول فيما يتعلق بتطوير الأنشطة في الفضاء الخارجي خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنه لا تعني أي من هذه المبادرات عن ضرورة وضع صك متعدد الأطراف وملزم قانونا لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونشدد في ذلك الصدد، على ضرورة إحراز تقدم في التفاوض على معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استنادا إلى مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح، أو في إطار محفل آخر متعدد الأطراف تابع للأمم المتحدة.

وختاما، نؤكد مجددا القول بأنه ينبغي أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه على نحو يتيح الفرص لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي، جزءا من تراثنا العالمي. وعليه، يجب أن نواصل معا تعزيز استخدامه في الأغراض السلمية، إلى جانب الاتفاق في أقرب وقت ممكن على صك ملزم قانونا ومتعدد الأطراف يكفل لجميع البلدان إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي بصورة سلمية، والاستفادة منه لتحقيق رفاه شعوبها وتنميتها.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالاهتمام المتزايد الذي حظي به موضوع أمن الفضاء في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك الاجتماع المشترك المفيد الذي انعقد يوم أمس بين اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/70/PV.13).

لقد أصبح المجتمع الحديث معتمدا على الفضاء لأغراض تحديد المواقع، والملاحة، والتوقيت، والاتصالات، ورصد الأرض، وغيرها من الخدمات المدعومة فضائيا. ومع تزايد اعتمادنا الجماعي على التكنولوجيا الفضائية، كذلك يتزايد أهمية حفاظنا على استدامة بيئة الفضاء وأمنها لأجل بعيد باعتبار ذلك منفعة عامة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي نواجهه جميعا الآن في منع انتشار الحطام الفضائي. فالحطام الفضائي ليس مشكلة افتراضية. ومن شأن الصعوبات التي

إذا تراجع أداء السواتل نتيجة اصطدام الحطام الفضائي، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى خلل خطير في الوقاية من الكوارث أو عمليات النقل الآمنة، مثل السكك الحديدية والسفن والطائرات، وكذلك المعدات التي تؤدي أدوارا رئيسية في أجهزة الأمن الوطني. وفي هذا السياق، فإن السلوك المدمر، من قبيل الهجمات المضادة للسواتل التي تولد كمية كبيرة من الحطام الفضائي، يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي.

لذلك، إن تعزيز الجهود الدولية التي تهدف إلى دراسة التدابير الممكنة لمنع تدمير السواتل منعا فعالا وكفالة الاستعمالات السلمية والمستدامة للفضاء الخارجي، يشكل مسألة هامة. وفي هذا الصدد، سوف تسعى اليابان على نحو استباقي إلى إقامة شراكات مع الدول الأخرى بشأن تحقيق سيادة القانون في الفضاء الخارجي وتعزيزها. وما فتئت على وجه الخصوص نبذل جهودا نشطة مع المجتمع الدولي من أجل وضع مدونة دولية لقواعد السلوك تتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، حيث تعتمد إلى تحليل عدة تدابير لمنع التسبب بالمزيد من الحطام الفضائي، وبأي عمل يلحق الضرر مباشرة أو غير مباشرة بأية أجسام فضائية ويعرقل عملها. ومن ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بمشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ندرك أن هناك عددا من المسائل التي تحتاج إلى دراسة متأنية لكي يجري النظر فيها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير لتخفيف وطأة الحطام الفضائي، على أن تضاف كمسألة في المستقبل. فالحطام الفضائي يشكل تهديدا فعليا لأي كيان يقوم بأي نوع من الأنشطة في الفضاء. وسوف تكثف اليابان جهودها في ميدان التوعية بأحوال الفضاء وفي تطوير تكنولوجيا إزالة الحطام الفضائي.

ولقد ذكرتُ للعلم بما وتسجيلها خطة اليابان الأساسية بشأن سياستها الفضائية. وبناء عليه، تكون اليابان ملتزمة بكفالة تحقيق بيئة فضائية آمنة.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن قلق أستراليا المتواصل إزاء تطوير قذائف مضادة للسواتل والقيام باختبارات حولها. فالأسلحة المضادة للسواتل قد تخلف كميات هائلة من الحطام الفضائي الذي يهدد جميع الموجودات الفضائية والخدمات الفضائية التي تعتمد عليها البلدان كافة. حتى وإن لم تُستخدم هذه القذائف في تحقيق أهدافها، فإن اختبارها ونشرها يتعارضان مع جهود المجتمع الدولي لبناء الشفافية والثقة حيال الأنشطة الفضائية. وأي مبادرات تسعى إلى تناول مسألة عدم تسليح الفضاء أو التني عن التهديد باستخدام القوة ضد الأجسام الفضائية، ينبغي أن تشمل في نطاقها الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. ونحن نرى أن الأسلحة المضادة للسواتل تشكل أكبر تهديد للبنية التحتية الفضائية، ونعتبر أن تلبية هذه الشواغل تمثل أحد المتطلبات الرئيسية لأي مبادرة تتعلق بأمن الفضاء.

وفي الختام، تحث أستراليا المجتمع الدولي على التركيز على الخطوات العملية والقابلة للتحقيق التي يمكننا أن نتخذها معا من أجل التصدي للتهديدات الحقيقية التي تواجهها أنشطتنا الفضائية، وخصوصا الحطام المداري.

السيد سايتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة آخذ الكلمة في اللجنة الأولى، أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى.

في حين أن ثمة دولا متزايدة تتمتع بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية القومية الناجمة عن استخدام الفضاء الخارجي، هناك أيضا جوانب سلبية لهذا الاتجاه. فالزيادة في عدد السواتل تؤدي إلى حدوث اكتظاظ في الفضاء، وإلى مجموعة كبيرة من الحطام الفضائي، الأمر الذي يشكل خطرا يعوق إلى حد كبير أداء السواتل من خلال اصطدام بعضها ببعض أو تحطمها. ويمثل هذا الاتجاه مصدر قلق خطير لجميع الدول بشأن استخدام الفضاء الخارجي. فعلى سبيل المثال،

السلمية في تحليل مقترحات فريق الخبراء الحكوميين وتنفيذها. وبدأت اللجنة عملها بمقارنة توصيات فريق الخبراء مع المبادئ التوجيهية الجاري بلورتها حالياً من أجل كفاءة الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، من جانبه، أن يركز على التوصيات المتعلقة بالمسائل العسكرية وتشجيع الدول على تنفيذها.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للجنس البشري أصبح استخدامه أساسياً لرفاهنا جميعاً، ولكن بسبب خصائصه المادية فهو هش للغاية أيضاً. ولا يجوز ممارسة استخدام القوة في الفضاء أو ضد المنظومات الفضائية إلا وفقاً للإطار القانوني الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أي قتال مسلح في الفضاء قد تكون له تداعيات كارثية، وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل حماية البيئة الفضائية والحيلولة دون وقوع صراع من هذا القبيل هناك.

وبغية إحراز تقدم في هذه المسألة، نرى أنه من الضروري الآن بلورة فهم مشترك لما يشكل في الواقع استخدام القوة في الفضاء أو ضد منظومة فضائية ما. وعلاوة على ذلك، فإن الحظر ينبغي ألا يخص استخدام الأسلحة في الفضاء أو ضد المنظومات الفضائية فحسب. وفي رأينا، ينبغي للحظر أن يشمل تطوير واختبار تلك الأسلحة أيضاً، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة المضادة للسواتل والقادرة على جلب الحطام الفضائي. وعلى الأوساط المعنية بالفضاء ونزع السلاح أن تعمل بطريقة متسقة ومنسقة على المسائل المتشعبة المتعلقة بسلامة الأنشطة الفضائية وأمنها واستدامتها.

وفي هذا الصدد، نرحب كثيراً بعقد اجتماع مشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ما يسمح بتبادل الآراء المثير للاهتمام بين اللجنتين. وسويسرا تأمل أن يسنح من الفرص ما يوفر إطاراً للجننتين لمناقشة تلك المسائل ومعالجتها في المستقبل القريب. والأمم المتحدة، على سبيل

السيد هالتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن استخدام الفضاء الخارجي أصبح أكثر تنوعاً وأكثر أهمية بالنسبة إلى تنمية الدول واقتصادها وأمنها. فالتكنولوجيات الفضائية التطبيقية موجودة في معظم قطاعات الزراعة، والتخطيط، والمال، ودعم الأنشطة العسكرية، والأمن الوطني. وقد أصبح الفضاء الخارجي بيئة ذات أهمية رئيسية لعدد متزايد من الدول. ويجري حالياً تطوير الأسلحة المضادة للسواتل والقدرة على التدخل في الأنظمة الفضائية، وهو أمر آخذ في الازدياد. لذلك، يبدو من الضروري تحديد التحديات الجديدة التي يشكلها استخدام الفضاء الخارجي وفهمها.

واستجابة لهذه التطورات، تعتقد سويسرا أنه ينبغي تعزيز الإطار القانوني الدولي من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في الفضاء الخارجي، وكفالة أن تتمكن من الاستمرار في استخدامه لأجل طويل. وإن استحداث أنواع مختلفة من الصكوك الدولية الملزمة قانونياً وسياسياً هو أمر تكميلي، ويعزز اتباع نهج تدريجي بشأن الحاجة إلى قوانين جديدة تتعلق بالفضاء. وتعارض سويسرا استخدام القوة ضد الأنظمة الفضائية ونشر الأسلحة في الفضاء، لأنه يجب أن يظل حالياً من أي تضارب، وأن يكون استخدامه متاحاً لجميع الدول. وتشعر سويسرا بالقلق على نحو خاص إزاء استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي، مما يوكد الحطام ويمكنه أن يجعل استخدام المدارات أمراً غير ممكن لأجيال عديدة. وتؤيد سويسرا وضع معايير ملزمة قانوناً لمعالجة هذه المسائل.

وكخطوة أولى في عملية تنظيم الفضاء الخارجي، يمكن أن تقوم الدول باعتماد تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها، على سبيل المثال على أساس تلك التي اقترحتها فريق الخبراء الحكوميين، الذي تدارس المسألة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (انظر A/68/189). والقرار ٥٠/٦٨ يفوض مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

بات يؤثر بشكل كبير على أمن الفضاء والهيكلة الاستراتيجية الدولي. وهذا يشكل تهديداً بالغ الخطورة لأمن الفضاء.

والمجتمع الدولي يتفق في الرأي على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع عسكرة الفضاء وسباق التسلح اللاحق يخدم المصالح المشتركة للبلدان كافة. ويتجلى هذا التوافق في اعتماد القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأغلبية ساحقة منذ عام ١٩٩٤.

والصين، التي تعارض تسليح الفضاء وحدث سباق تسلح في الفضاء بصورة قاطعة، مشارك فعال في العملية المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة فيما يتعلق بأمن الفضاء. وفي عام ٢٠٠٨، اقترحت الصين وروسيا مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وقدمتا نسخة محدثة في حزيران/يونيه الماضي. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الملاحظات والاقتراحات التي قدمتها بعض البلدان، وقمنا بدراستها بعناية. ومع أخذ تلك الملاحظات والتطورات الأخيرة في أمن الفضاء بعين الاعتبار، قدمنا إلى مؤتمر نزع السلاح مؤخراً ورقة عمل بشأن التعقيبات التي تلقيناها بغية معالجة الشواغل ذات الصلة. وندعو جميع البلدان للعمل من أجل مزيد من التقارب وبدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة للحد من الأسلحة ترمي إلى الحفاظ على سلامة الفضاء وأمنه بشكل فعال.

وقد تقدمت الصين وروسيا بمشروع قرار في اللجنة الأولى بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واتخذ بتأييد أغلبية كبيرة من البلدان (القرار ٣٢/٦٩). وهذا يعكس مرة أخرى الدعوة المشتركة للمجتمع الدولي إلى منع تسليح الفضاء. واتخاذ ذلك القرار يكتسي أهمية كبيرة في عملية منع التسلح المتعددة الأطراف بشأن أمن الفضاء.

المثال، يمكن أن توفر إطاراً ملائماً لمواصلة وضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي على أساس المشروع الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي.

وهناك عدد من المبادرات الدولية التي تتناول المسائل ذات الصلة بالفضاء تواجه العرقلة أو هي مهددة بذلك. ونحن ندخل مرحلة مهمة يمكن أن نشهد خلالها فشل الكثير من تلك المبادرات إن لم نتخذ وبصورة جماعية موقفاً بناءً وعملياً. بيد أن المشاركة الواسعة في كل من تلك المبادرات دليل على أن العديد من الدول تعتبر هذه التدابير ضرورية بغية كفالة أن يظل الفضاء الخارجي صالحاً للاستخدام من أجل الأجيال القادمة على المدى الطويل.

السيد جي هاو جون (الصين) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت الصين تنادي باستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتشارك بنشاط في تبادل الرأي والتعاون على الصعيد الدولي لتحقيق تلك الغاية. وحتى يومنا هذا، أطلقت الصين سواتل لحساب أكثر من ١٠ بلدان. ونجاح إطلاق الساتل السابع عشر من منظومة تحديد المواقع "بيدو" في آذار/مارس ٢٠١٥ يمثل بداية التوصل العالمي لتلك المنظومة. وشاركت الصين بشكل فعال في جهود التعاون الدولي في إطار لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ. وتحظى الجهود الدؤوبة للصين من أجل النهوض باستخدام السلمي للفضاء الخارجي بتقدير واسع النطاق.

ونتيجة للتطور السريع لتكنولوجيا الفضاء والعدد المتزايد من الدول المرتادة للفضاء، تشهد بيئة الفضاء تدهوراً متزايداً في مواجهة المخاطر الواضحة الناجمة عن ازدحام المدارات والحطام الفضائي. وكتيجة طبيعية لاستكشاف الفضاء، يمكن تخفيف تلك المخاطر من خلال الجهود التعاونية للمجتمع الدولي. وفي نفس الوقت، ونظراً لجاذبية اكتساب ميزة استراتيجية تكفلها قدرة فضائية عسكرية، فإن الميل المتزايد إلى عسكرة الفضاء

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير إلى أن منظومات الدفاع الصاروخية التي تنشرها بعض البلدان على نطاق عالمي هي أكبر المنظومات المقامة على الأرض من حيث القدرة المضادة للسواتل. وإنني أقدر شجاعة بعض البلدان في النقد الذاتي. وندعو تلك البلدان إلى وقف نشر مثل هذه المنظومات الدفاعية الصاروخية للتمهيد لبداية مبكرة للمفاوضات بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي وتقديم إسهاماتها الواجبة لكفالة أمن الفضاء واستدامته.

السيد بينيت فرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تمثل عسكرة الفضاء الخارجي تهديدا لمستقبل الجنس البشري. وتقع على عاتقنا مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بصراحة لصالح التنمية العلمية والاقتصادية لجميع الدول. ونحن نؤيد الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز.

ما فتئت كوبا ملتزمة رسمياً بالألا تكون أول بلد ينشر أسلحة من أي نوع في الفضاء. وعلاوة على ذلك، فإن كوبا ملتزمة تماما بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، من الضروري مواصلة تعزيز النظام القانوني بشأن الفضاء الخارجي من أجل ضمان الأمن والشفافية في الأنشطة الفضائية. ونؤيد بقوة اعتماد معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل أو غيرها من الأجسام الفضائية. وبمثل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح، في رأي كوبا، أساسا جيدا للمفاوضات.

إن اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي أمر ملائم وضروري، خاصة طالما أن المعاهدة

ويحدونا الأمل في أن يدعم مزيد من البلدان مشروع قرار هذا العام (A/C.1/70/L.47).

وترى الصين أن التدابير المناسبة والممكنة لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من التأويلات الخاطئة وتنظيم الأنشطة الفضائية. كما أنها يمكن أن تكمل عملية منع العسكرة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. مع ذلك، ونظراً للقيود الكامنة فيها، فإن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة لا يمكن أن تكون بديلاً للتفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً للحد من التسلح.

في عام ٢٠١٣، احتتم فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي عمله بإعداد تقرير متوازن (انظر A/68/189)، وهو صك موثوق به ويمكن أن يكون أساساً هاماً للعمل في المستقبل فيما يتعلق بكفالة الشفافية وبناء الثقة. ولا بد من التأكيد أيضاً على أن البلدان في مراحل مختلفة من تطوير القدرات الفضائية. ونتيجة لذلك، فإن مخاوفها حيال بعض تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة واستعدادها لتقبلها تتفاوت بشكل كبير. وإذا ما أجريت المناقشات على قدم المساواة وبطريقة مفتوحة، مع مراعاة وجود ثغرات في التنمية، عندئذ فقط يمكن أن تنفذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المنبثقة عن تلك المناقشات بسلاسة وفعالية.

لقد شاركت الصين في الاجتماع الذي في نيويورك في أواخر تموز/يوليه حول وضع مدونة سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. ولاحظنا أن العديد من البلدان المشاركة أعربت عن مخاوفها بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية على السواء. وندعو مقدمي مدونة السلوك إلى أخذ تلك الشواغل بعين الاعتبار ومواصلة المفاوضات في إطار الأمم المتحدة ومن خلال تفويض من الأمم المتحدة بطريقة عادلة ومفتوحة وشفافة، بحيث يمكن لمدونة قواعد السلوك أن تستوعب شواغل كل أصحاب المصلحة المعنيين، وأن تكون فعالة وتحظى بتأييد أوسع.

ملحوظ وبفاعلية أكبر في إيجاد الحلول طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة بحيث أصبح الفضاء الخارجي أمراً ضروريا للحياة الحديثة.

ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تدرك أن الاستغلال الأمثل للفضاء الخارجي لا يتأتى إلا من خلال العمل متعدد الأطراف الخاضع لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة والساعي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بحيث لا تركز تلك الجهود على تنظيم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بل لتشمل نطاقات أوسع وأشمل لتوفير بيئة تشاركية عالمية الطابع بعيدا عن الإجراءات أحادية الجانب والتي قد تقود في محصلتها النهائية إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما يندرج بخلق تحديات استثنائية متعاضمة الخطورة على مستقبل الحياة الحديثة وما قد ينسحب عليها من تداعيات سلبية تضرب وبشكل مباشر أوجه التنمية المتعددة وكذلك في إيجاد مناخ عالمي يفتقر إلى الثقة، خاصة مع القصور الفني المرافق للصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، كمعاهدة حظر التجارب النووية لعام ١٩٦٣ ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى الموقع في عام ١٩٧٩، والتي لا تكفل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت أنه بات من الضروري البدء وبشكل جاد في التفاوض حول إنشاء صك دولي شامل وغير تمييزي وملزم قانونا لمنع وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك تؤكد دعمها لإنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع الهام ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تماما بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

المذكورة لم تُعتمد بعد. ويجب مناقشة هذه التدابير والاتفاق عليها في إطار الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الأعضاء وتوافقها في الآراء. ولا ينبغي أن تحكم هذه العمليات مواعيد نهائية محددة سلفا. وينبغي ألا تترك أي مدونة لقواعد السلوك أو ما شابه ذلك من تدابير بناء الثقة المقترحة أي غموض بشأن حظر نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وللأسف، فإن الفضاء الخارجي مكان مزدحم بالفعل ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الشبكة الواسعة من سواتل التجسس الحالية المستخدمة للحصول على معلومات تضر ببعض الدول وليس لصالح البشرية. إن مشكلة الحطام الفضائي واحتمال اصطدامه بالأجسام الفضائية هي إحدى أخطر المشاكل التي تؤثر على الأنشطة الفضائية. ونعتقد أن مستقبل الأنشطة الفضائية يتوقف إلى حد كبير على التقليل من هذا الحطام.

أود أن أختتم كلامي بالتشديد على الحاجة إلى التعاون الفعال بين الدول، من دون تمييز، لتحقيق الاستخدام الأمثل والمسؤول للإمكانات اللامحدودة التي تتيحها البحوث والتطبيقات الفضائية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد الحويولة (الكويت): يود وفد بلدي، في البداية، تأييد البيان الذي ألقاه وفد جمهورية مصر العربية بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وكذلك البيان الذي ألقاه وفد أندونيسيا بالنيابة عن حركة دول عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.12)

لقد جسدت العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المرتبطة بالفضاء الخارجي، مثل نظم رصد الأرض وتكنولوجيا الملاحة بواسطة السواتل وقطاع الاتصالات اللاسلكية، عاملا مساهما رئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في كافة دول العالم من خلال دورها المتزايد في توفير السبل الكفيلة بتحسين أنماط حياة البشر، وكذلك في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنبؤ بالكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها المدمرة، مما أسهم وبشكل

وينبغي أن يكون القانون صكاً عملياً، استناداً إلى نهج وقائي، لتعزيز التعاون الدولي في الفضاء الخارجي من أجل تعزيز أمانه وأمنه واستدامته من أجل مصلحة البلدان المرتادة للفضاء وغير المرتادة له. وينبغي أن يكون شاملاً في نطاقه، مع الأخذ في الاعتبار أن الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي، بحكم طبيعتها، يمكن أن تخدم الأغراض المدنية والعسكرية على السواء. كما نعتقد أن تنفيذها يمكن أن يوفر الزخم لإنشاء أطر قانونية معززة في الأجل الطويل، مما يمهد الطريق للمزيد من القواعد الصارمة والملزمة قانوناً.

ولهذه الأسباب، يؤسفنا أن ١٠٩ من الدول المثلة في نيويورك في تموز/يوليه الماضي لم تستطع بدء التفاوض على مشروع القانون. وفي الوقت نفسه، فإننا نقدر تقديراً عالياً العناصر المفيدة المستمدة من المناقشة ونحن على ثقة بأنها ستعزز المزيد من التطورات الإيجابية. ونذكر أن وضع مدونة سلوك طوعية لا يمكن أن يوفر حلاً لجميع المسائل المعلقة فيما يتصل بالفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نرحب بها وسنواصل المشاركة في جميع الجهود الرامية إلى تطوير تحديد الأسلحة أو غيرها من التدابير المحددة الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا سيما في إطار مؤتمر نزع السلاح.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): لطالما رأيت سري لانكا أن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية، وينبغي أن تحظى البشرية كلها بفرصة متساوية لاستكشافه واستخدامه للأغراض السلمية وللمنفعة المشتركة للبشرية من خلال التعاون.

لقد عانى الجنس البشري طويلاً بسبب سباق التسلح في البر والبحر والجو. ويجب ألا يكون الفضاء الخارجي ساحة أخرى لسباق التسلح. إن جميع البلدان التي تملك أو تلك التي لا تملك القدرة التكنولوجية على إطلاق الأجسام المدارية ستتأثر بالعواقب الوخيمة التي ستنشأ في حالة حدوث سباق

إذ ندرك الاعتماد المتزايد للمسعى الإنساني على استخدام الفضاء الخارجي، فإننا نولي أهمية قصوى لضمان استخدام الفضاء الخارجي، ومصالح الجميع، للأغراض السلمية ومعالجة ديناميات التصعيد المحتملة والمخاطر الأمنية التي قد تنجم عنها. ولدينا شعور بالحاجة الملحة في هذا الشأن.

ولئن كانت القدرات الفضائية حاسمة الأهمية ليس للاقتصاد فحسب، بل كذلك للأمن القومي، فإن التحدي الرئيسي اليوم هو تزايد طيف التهديدات ضد الأجسام الفضائية. وتشير إيطاليا إلى أن الأخطار التي تهدد بيئة الفضاء ستزيد كذلك مع تزايد تطوير ونشر الدول والجهات من غير الدول لأنظمة مكافحة فضائية، مثل التشويش ومهاجمة المواقع الأرضية والليزر وهجمات الطاقة الحركية وتكنولوجيات الصعود المباشر المضادة للسواتل والأسلحة المدارية المضادة للسواتل.

وتعتقد إيطاليا أن الخطوة الأولى نحو تحقيق المزيد من السلامة والأمن في أنشطة الفضاء الخارجي، فضلاً عن استدامتها، تتمثل في اعتماد وتنفيذ تدابير للشفافية وبناء الثقة. ولهذا السبب، نؤيد التنفيذ الملموس لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣ والرامي إلى الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التفاهم، فضلاً عن المساعدة على كفاءة الاستقرار الاستراتيجي. ومن شأن هذه التدابير الطوعية، المكتملة للإطار الدولي الحالي، أن تفيده استخدام الفضاء الخارجي وتحافظ عليه، ولا سيما لصالح الجهات الفاعلة الناشئة في مجال الفضاء. وقد أرسل توافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين رسالة قوية فعلاً مفادها أنه يجب أن تظل الدول ملتزمة بتعزيز رفاه الإنسانية من خلال التعاون مع غيرها من أجل الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل لسلامة وأمن بيئة الفضاء.

وفي هذا السياق، ينصب اهتمامنا على الاقتراح الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك.

معلومات أفضل من جانب المجتمع الدولي. وتعرب سري لانكا عن دعمها لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي احتوى تقريره (انظر A/68/189)، الذي قُدم في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، على مجموعة من تدابير الشفافية وبناء الثقة الموضوعية في أنشطة الفضاء الخارجي التي يمكن أن تنظر فيها الدول من أجل التنفيذ على أساس طوعي. كما شاركت سري لانكا، بصفتها نائباً للرئيس، في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وضع مدونة قواعد سلوك دولية متعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، التي نظمها الاتحاد الأوروبي والمعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه. وترى سري لانكا أن مبادرة الاتحاد الأوروبي قد أتاحت فرصة لتبادل الأفكار بشأن المسائل المفاهيمية والموضوعية المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي ومسائل السلامة والأمن والاستدامة المحيطة بالبيئة الفضائية وآليات التخفيف لمعالجة هذه المسائل.

وإن سري لانكا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف للإسهام في صون السلام والأمن الدائمين في الفضاء الخارجي. إن منع حدوث سباق تسلح أسهل بكثير من محاولة السيطرة عليه أو التراجع فيه حالما يكون قد بدأ.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
أولاً، أود أن أعرب عن تأييد إكوادور للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/70/PV.12).

ينسحب دفاع إكوادور التقليدي عن التعايش السلمي بين جميع الدول، وفقاً لأحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، أيضاً على استخدام الفضاء الخارجي والحاجة إلى ضمان استخدامه السلمي، وتجنب وضع الأجسام العسكرية في الفضاء الخارجي، وبالتالي عسكرية الفضاء. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً إيمانه

تسلح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل نشر أسلحة في الفضاء الخارجي تهديداً خطيراً لأمن موجودات الفضاء الخارجي وأن يضر بالمحيط الحيوي للأرض ويثير ظاهرة الحطام الفضائي.

وتعتبر سري لانكا أنه على الرغم من أن استكشاف الفضاء واستخدام الفضاء الخارجي وبيئته يتيحان فرصاً كبيرة للبشرية، فهما يضيفان على الجهات الفاعلة في ميدان الفضاء مسؤولية الحفاظ على البيئة الفضائية خالية من النزاعات والحيلولة دون أن جعلها ساحة لسباق التسلح. وتدرك سري لانكا أنه يتعين تعزيز الإطار القانوني القائم بشأن الفضاء الخارجي بما أن الأجواء السياسية والأمنية تغيرت بشأن استدامة الفضاء الخارجي بشكل جذري. ونجد أن البيئة الفضائية أصبحت مزدحمة بشكل متزايد بسبب زيادة الأنشطة الفضائية. وعلاوة على ذلك، أبرزت عسكرة البيئة الفضائية وتسليحها خطر أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة متنازعاً عليها ومصدراً للنزاع في المستقبل.

ولطالما أيدت سري لانكا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي، جميع المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وضمان الاستدامة في بيئة الفضاء الخارجي. ونعتقد أن إبرام اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يسهم في تفادي أثر كارثي على البشرية. ولتحقيق هذا الهدف، قدمت سري لانكا، إلى جانب مصر، مشروع القرار A/C.1/70/L.3 المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي يدعو إلى التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح. وترى سري لانكا أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ، دون إبطاء، في العمل الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعتقد سري لانكا أيضاً أن استخدام الفضاء الخارجي يزيد من الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة وتوفير

وعلينا ألا نتوانى وتتناول في اللجنة الأولى المسائل الأخرى المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي التي يُفترض مناقشتها في اللجنة الرابعة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، لأن العديد من الدول ليست على استعداد للرد على السؤال الرئيسي أمام لجنتنا، ألا وهو، هل سيجري وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أم لا.

وعلينا أن نسلم بالحقيقة البديهية المتمثلة في أنه حتى إذا كانت هناك دولة واحدة فقط تعارض أياً من جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فينبغي أن يكون موقف تلك الدولة واضحاً تماماً ومفهوماً بالنسبة لنا في الاتحاد الروسي. وكما هو واضح من الوثائق المتعلقة بمبادئ تلك الدولة والتي تنص على أنها يجب أن تهيمن على جميع البلدان الأخرى في الفضاء الخارجي بل، إذا لزم الأمر، أن تستخدم القوة ضد ممتلكات الدول الأخرى في الفضاء الخارجي، فعليه يبدو ذلك الموقف واضحاً جداً. ومن ثم، علينا أن نفترض أن هذا الأمر موجود فعلاً في عالمنا. وبغض النظر عما إذا كنا نريد ذلك أم لا، فإنه يجب علينا التعامل معه.

ويجب علينا ألا ننسى أنه كانت هناك في السابق اتفاقات واضحة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم مقبولية وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وقد كان من بين العقبات أمام عسكرة أو تسليح الفضاء الخارجي - وأمل أن يكون جميع الأعضاء على علم بذلك - معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعام ١٩٧٢. وانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد من تلك المعاهدة في عام ٢٠٠١، لفتح بذلك إمكانية الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي. ولا أحد يقول إن ذلك سيحدث غداً، ولكن من أجل حل جميع المسائل الأمنية في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، يتعين علينا

بضرورة وجود صك ملزم قانوناً يحافظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي. ولهذا السبب، شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/70/L.47 الذي نلزم أنفسنا فيه بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لمنع بدء سباق للتسلح.

سيكون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمراً بالغ الخطورة على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن الامتثال للقواعد الدولية القائمة بشأن استخدام الفضاء الخارجي في ضوء المبادئ العالمية، مثل حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، أمراً حاسماً لمنع تلك الحالة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ باهتمام العرض الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين في مؤتمر نزع السلاح من مشروع معاهدة CD/1985 لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويرى بلدي أن أي مناقشة بشأن المقترحات المتعلقة بالفضاء الخارجي، مثل مدونة قواعد السلوك المقترحة، ينبغي أن تجري في المنتديات التي تتمتع بالولاية المناسبة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الواجب احترام نطاق عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما لجننتها الفرعية القانونية.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يؤيد الاتحاد الروسي أولاً وقبل كل شيء موقف منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي سبق عرضه. ونؤيد أيضاً تأييداً تاماً الآراء والتعليقات التي أعرب عنها هنا ممثل جمهورية الصين الشعبية وممثلو البلدان الأخرى وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا، فضلاً عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز، التي تمثل آراء ١٥٠ دولة.

والمسألة الرئيسية التي لا بد لنا ببساطة من إيجاد رد عليها في إطار عمل لجننتنا هي مسألة ما إذا كان سيكون هناك أسلحة في الفضاء. وهذه المسألة هي موضوع عمل لجننتنا.

تلك الفقرة تدمير الوثيقة بأكملها. ومن ثم، فإنها لا تحظى بأي دعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو من ممثل الاتحاد الروسي التعاون لمصلحتنا جميعا بالتقيد بالحد الزمني المتفق عليه.

السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يا له من عار. أرجو السماح لي بدقيقة واحدة فقط. إنني ببساطة لا يمكنني أن أختصر بياني لأنني لا أكتب هذه الكلمات بنفسني. وهناك قدر كبير جدا من الاهتمام بهذا الأمر. ولن أستغل علاقتي الطيبة معكم، سيدي، لأكثر من هذا، غير أنني سأقول بضع كلمات إضافية.

إنني أدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى المبادرة الروسية المتمثلة في الاتفاق على عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهي المبادرة التي انضم إليها بالفعل العديد من الدول. وإذا ما اتفقنا جميعا على عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فلن تكون هناك على الإطلاق أسلحة في الفضاء الخارجي وستتمكن عندها من التوصل بهدوء إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتبقية التي تهمنا واعتماد القرار ذي الصلة أو المعاهدة ذات الصلة، وتسوية جميع المسائل المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي، بما في ذلك المسائل الأخرى مثل التعامل مع الحطام الفضائي.

السيد أحسن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن عميق تقديري لطريقتكم، السيد الرئيس، في إدارة أعمال اللجنة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

تؤيد بنغلاديش تعزيز سلامة وأمن أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها الطويلة الأجل، لا سيما فيما يتعلق بأهميتها لمعالجة

معرفة ما إذا كان ذلك سيحدث أم لا. فكل شيء آخر يتوقف على الإجابة على هذا السؤال الأساسي. ولنكن واضحين. فكل الذي قاله زملاؤنا الأمريكيون وغيرهم من الأعضاء في التكتل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي ومدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي يبدو، على الأقل، غير صادق.

وأذكر أنه فور انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة السالفة الذكر، بدأنا نحن وأصدقاؤنا الصينيون عملية لوضع تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وفي كل عام، نعتمد قرارا بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي وعلى أساس أحد تلك القرارات، اقترح الاتحاد الأوروبي وضع مدونة قواعد سلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. وقمنا، إلى جانب زملائنا الصينيين، بوضع مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1985).

فما الذي يمكن أن نتوقعه أكثر من ذلك؟ إننا صراحة نشعر بالاندهاش والصدمة عندما يتكلم زملاؤنا من أوروبا والولايات المتحدة عن وجود تهديد ناجم عن وضع أسلحة مضادة للسواتل. لتتفق إذن على ألا نفعل ذلك ولنكتب كل ذلك في مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. والصياغة موجودة وهناك أحكام واضحة بشأن تلك المسائل. وبالتالي، فإن كل هذه الحجج ضد مشروع المعاهدة غير صادقة.

وأعتقد أن هناك مسألة هامة جدا من شأنها أن تكون مفيدة للجميع - مدونة قواعد سلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. وقد عملنا معا مع الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة وقمنا بصياغة وثيقة مقبولة. بيد أن الولايات المتحدة تصر على إدراج الفقرة ٢-٤ في تلك الوثيقة. لماذا؟ إن من شأن

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن القرار ٦٥/٦٨ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي اعتمد بتوافق الآراء، قد نُفِّذ بالفعل من خلال استكمال عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي واعتماد دراسته (A/68/189). كما نرحب باعتماد القرار ٣٢/٦٩، المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، باعتباره خطوة هامة إلى الأمام نحو نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

وأودّ أن أحتتم كلمتي بالتأكيد على الأهمية القصوى لتدابير الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك غير الملزمة قانوناً فيما بين الدول الأعضاء، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن يجب ألا يُعتبر هذا بديلاً عن صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي أن نبذل جهودنا الجماعية صوب هذا الصك بغية كفالة عالم سلمي وآمن للأجيال القادمة.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي وتقديره لكم، سيدي الرئيس، على التنظيم الفعال للجلسة المشتركة أمس التي ضمتّ اللجنتين الأولى والرابعة (انظر A/C.1/70/PV.13) بشأن أمن الفضاء الخارجي.

ويود وفد بلدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية.

وتعتقد مصر أن من المسلّم به أن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء على قدم المساواة، مما يعني أن الفضاء الخارجي رصيد مشترك للبشرية ككل. وبناء على ذلك، فإن جميع أنواع أنشطة الفضاء الخارجي يتعين تناولها وإدارتها تحت رعاية الأمم المتحدة لكي تكون شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الدولي الأنسب.

مسائل تغير المناخ والزراعة والصحة وما إلى ذلك. وقد مكنت البحوث المستفيضة وتكنولوجيا الفضاء المتقدمة من غزو الفضاء الخارجي، الذي يشكل تراثاً مشتركاً للبشرية. وتدعم بنغلاديش، تمثياً مع موقفها المبدي، استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي على نحو شفاف للأغراض السلمية حصراً. وتحمل الدول ذات القدرات الفضائية الكبيرة مسؤولية خاصة عن ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه. وينبغي التقييد الصارم بجميع المعاهدات القائمة ذات الصلة، وينبغي النظر في فرض حظر على نشر أسلحة أو استخدامها في الفضاء الخارجي من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد بنغلاديش أنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير التي تتضمن أحكام مناسبة وفعالة للتحقق، منعا لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك في ضوء تزايد خطر تسليح الفضاء الخارجي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء خطر التسليح المتزايد، بما في ذلك تطوير ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى حيازة تكنولوجيايات عسكرية متقدمة لنشرها في الفضاء الخارجي. ويُعتقد على نطاق واسع أن النظام القانوني القائم في حد ذاته لا يضمن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا السبب، نؤيد الشروع في مبادرة ترمي إلى توطيد وتعزيز ذلك النظام وزيادة فعاليته.

وتوصي بنغلاديش، في هذا الصدد، بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح - باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح - مفاوضات دون تأخير بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تمثياً مع القرار ٣١/٦٩ المتعلق بهذا الموضوع. ونعتقد أن نص مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1985)، المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه ٢٠١٤، يمكن أن يشكل أساساً جيداً للنقاش سعياً إلى اعتماد صك دولي ملزم.

السيد كانغ ميونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نود توضيح موقفنا بشأن الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)، وهو أحد المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

إن الفضاء الخارجي ملكية مشتركة للبشرية، تستكشفه وتستخدمه جميع الدول على قدم المساواة. وتهتم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها أمة فخورة بارتداد الفضاء قادرة على تصنيع السواتل وإطلاقها بنفسها، اهتماماً كبيراً بالاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركيز جهودها على تطوير واستخدام سواتل التطبيق الضرورية لإجراء البحوث العلمية والتنمية الاقتصادية للبلد. وفي الوقت نفسه، فهي توسع وتعزز التبادل والتعاون مع المنظمات الفضائية الدولية ومؤسسات الفضاء من البلدان الأخرى. وذلك ممارسة لحقها السيادي بموجب القانون الدولي الشامل بشأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، فضلاً عن ممارسة حقها المشروع بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الفضاء الخارجي.

واليوم، يتمثل التحدي الذي يواجهه الفضاء الخارجي في التهديدات المحتملة بحدوث نزاع مسلح بسبب المناورات الخطيرة لبلد معين يحاول تسليح الفضاء الخارجي. ويجري تصميم الخطط المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي وتنفيذها بطريقة سافرة، مما يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويُساء استخدام العلوم والتكنولوجيات المتقدمة لكسب مزايا عسكرية بدلاً من توجيهها إلى الأغراض السلمية. وتُجرى بانتظام تجارب لاختبار الأسلحة الفضائية الجديدة والمتطورة. إن تطوير الأسلحة الفضائية من أجل ضرب فوري لأي هدف على الأرض يجري على قدم وساق. ومن الأمثلة الجيدة على

ونكرر التأكيد على أن أي تنظيم للفضاء الخارجي ينبغي أن يهدف إلى تحسين بيئة الفضاء الخارجي لاستخدام جميع الدول. ولا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يهدف إلى الحد من الاستفادة الكاملة من أنشطة الفضاء الخارجي وتطبيقاته واستكشافه من جانب أي دولة أخرى. هذا هو جوهر معاهدة ١٩٦٧ بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

كما نعيد التأكيد على أن الفضاء الخارجي يجب أن يظل خالياً من أي نزاع محتمل ويجب أن يُنظر إليه على أنه منطقة لا نزاع عليها. ولذلك، فإننا نعتقد أن تسليح الفضاء الخارجي لأي غرض من الأغراض - سواء بغرض هجومي أو دفاعي من جانب أي دولة - يجب أن يُمنع على الصعيد العالمي. ولهذا السبب تحديداً ما فتئت مصر وسري لانكا تقدمان مشروع قرارهما التقليدي، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، في إطار اللجنة الأولى سنوياً على مدى أكثر من عقدين من الزمن، والذي يهدف إلى إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن في دورة عام ٢٠١٦ والدورة المقبلة.

وإن مصر، بوصفها دولة حديثة العهد بارتداد الفضاء وعضواً في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تحث المجتمع الدولي على إتاحة المساعدة التقنية والتبادل التكنولوجي ذوي الصلة وجعلهما في متناول جميع البلدان في جميع أنحاء العالم بصرف النظر عن قدراتها العلمية وتقدمها الاقتصادي.

ختاماً، تعمل مصر بالتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق جميع الأهداف المذكورة أعلاه لتأمين الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ونود أن نشكر الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي على بيانهما الثاقبين المقدمين في الجلسة المشتركة المخصصة للجنة الأولى والرابعة بالأمس.

تعتبر ميانمار، شأنها في ذلك شأن زميلتنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن الفضاء الخارجي تراثاً مشتركاً للبشرية. وتتشاطر الرأي القائل بأنه يجب استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً لما فيه المصلحة الفضلى للبشرية جمعاء. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة هي شرط لازم لمنع إساءة استخدام الفضاء الخارجي، وبالتالي ينبغي تشجيعها بقوة. ويرى وفد بلدي بصدق أن الدول التي تملك خبرات وقدرات كبيرة في مجال الفضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الهدف المتمثل في الاستخدامات السلمية له ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لجميع الدول المرتادة للفضاء الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع ذلك الهدف.

ويؤيد وفد بلدي، جنباً إلى جنب مع الوفود الأخرى التي تشاطرنا الرأي، الرأي القائل بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بالدور الرئيسي في التفاوض على اتفاق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وترحب ميانمار باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٢/٦٩، المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومنذ ذلك الوقت، شاركنا في تقديم اثنين من القرارات ذات الصلة بالفضاء، وهما، "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (القرار ٣١/٦٩) و "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" (القرار ٣٢/٦٩). وسيواصل وفد بلدي دعم مشروع القرارين الهامين هذين عندما تبت فيهما اللجنة في الشهر المقبل.

ذلك نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف بالاقتران مع أسلحة فضائية، الأمر الذي تمضي فيه الولايات المتحدة الأمريكية قدماً بذريعة مكافحة تهديدات القذائف التسيارية من بلد معين. وإذا كان لهذه المناورات العسكرية المتهورة ما يبررها، فلا يمكن ضمان السلم والأمن العالميين.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها المعارض لتسليح الفضاء الخارجي. وحتى الآن، لم يدخر المجتمع الدولي جهداً لتحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح وتسليح الفضاء الخارجي. وأدت هذه الجهود إلى وضع سلسلة من النظم القانونية واعتماد بعض القرارات الهامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. بيد أن الصكوك والنظم الدولية القائمة ليست كافية لكبح وضع الأسلحة وحدث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على نحو شامل وفعال.

إن تناول تدابير جديدة ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ليس شرطاً أساسياً لكفالة الحق المتساوي وغير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وحسب، وإنما أيضاً للحفاظ على السلام والأمن في العالم. وفي هذا السياق، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨ وجرى تحديثه في عام ٢٠١٤، يمكن أن يشكل أساساً جيداً للتفاوض. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دائماً الترحيب بأي مبادرة لمعارضة وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه ودعمها.

السيد بي غياو مرا (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يهنتكم وفد بلدي وأنتم تقودون اللجنة الأولى. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل في جهود اللجنة ذات الأهمية الحيوية للسلام العالمي.

إن مسألة استخدام الفضاء الخارجي هي مسألة جديدة نسبياً في الشؤون الإنسانية. فقد أُطلق أول ساتل اصطناعي في مداره حول الأرض قبل أقل من ٦٠ عاماً. ومنذ ذلك الحين، حدثت زيادة هائلة في استخدام الفضاء الخارجي. واليوم، تقوم سواتل الاتصالات والمراقبة والرصد بدور عالمي حيوي في النشاط البشري. وتشكل سواتل النظام العالمي لتحديد المواقع جزءاً من حياتنا اليومية، حيث تحدد الأماكن وتوفر إرشادات للوصول إليها.

وفي الوقت نفسه، أدت المصالح العسكرية إلى البحث عن سبل لتدمير السواتل أو جعلها غير صالحة للعمل، وهو أمر مثير للقلق. والمجتمع الدولي كان يدرك بالفعل أخطار عسكرة الفضاء الخارجي حتى قبل إطلاق أول ساتل أرضي اصطناعي في المدار. وفي الواقع، فإن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية قد بدأت قبل شهر من إطلاق أول ساتل في المدار في عام ١٩٥٧.

وأدت انفجارات وحوادث تصادم العناصر المدارية إلى وجود كميات خطيرة من الحطام في الغلاف الجوي للأرض والذي يتحرك بسرعة كبيرة، مع إمكانية وقوع حوادث تصادم مميتة بين هذا الحطام والسواتل العاملة، بما فيها المنصات المأهولة. ومن حين إلى آخر، يتضح أن بعض الدول تتوخى نشر منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي بهدف تدمير أجسام فضائية أخرى أو حتى شن هجمات ضد أهداف على سطح الأرض.

السيد طهراني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن الفضاء الخارجي، باعتباره تراثاً للبشرية جمعاء، ينبغي أن يظل مفتوحاً أمام جميع الدول للأغراض السلمية وللاستفادة من فوائده المحتملة. وجمهورية إيران الإسلامية بوصفها أحد المشاركين في إنشاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تقدر وتدعم دائماً الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع إمكانية حدوث سباق تسلح في ميدان يشكل تراثاً للبشرية.

في إطار أنشطة الفضاء الخارجي، ينبغي أن نتجنب أي نوع من القيود المفروضة على تشجيع الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي في البلدان النامية ذات القدرات الفضائية الناشئة. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية إيران الإسلامية عاقدة العزم على تعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي في تطوير وتصميم واستنساخ السواتل ونظم الإطلاق في سياق استدامة الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي. ونحن على اقتناع تام بأنه ينبغي استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي على الصعيد العالمي، مع إتاحة فرص متكافئة لجميع البلدان دون تمييز بغض النظر عن مستوى تطورها العلمي والتقني والاقتصادي.

وبشأن مدونة قواعد السلوك، نعتقد أنه ينبغي إجراء مناقشات في صيغة مفاوضات متعددة الأطراف مبنية على التوافق وشاملة للجميع داخل إطار لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على أساس ولاية سليمة وقاطعة من دون موعد نهائي محدد ومع مراعاة مصالح جميع الدول بصرف النظر عن مستوى تنميتها، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة تلي احتياجات جميع المشاركين وتجسد شواغلهم. وينبغي أن تعزز هذه المدونة بنشاط التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وينبغي ألا تكون تمييزية بتضمنها حكماً سيؤدى في الواقع إلى إيجاد عتبة من شأنها تقييد الحقوق المتساوية للبلدان النامية والدول الناشئة في ارتياد الفضاء في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي.

الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، ينبغي الانتهاء من اعتماد مدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي على وجه السرعة. وثمة مشروع مدونة موجود منذ بعض الوقت. ويؤيد الكرسي الرسولي العمل لاستكمال الخطوات اللازمة لاعتماد مدونة متفق عليها. ويؤكد وفد بلدي مجددا أهمية العمل بشأن المدونة، والتي ستساعد بلا شك في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبالتالي تفادي ظهور تهديد جديد خطير للسلام والأمن الدوليين.

وإذ أعيد تأكيد أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أؤكد في الختام إيمان الكرسي الرسولي الراسخ بأن البيئة الفضائية يجب الحفاظ عليها باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية وأنه يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للإبقاء على استخدامها للأغراض السلمية حصرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسة لحق الرد.

السيد كيم يونغ - وو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلق بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بادئ ذي بدء، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست في وضع يمكنها من المطالبة بالحق في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

يود وفدي أن يذكر أن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية باسم السواتل التطبيقية سيكون انتهاكا صارخا لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التي تحظر جميع الأنشطة المتصلة ببرامجها للقذائف التسيارية. لذلك، أود أن أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام التزاماتها الدولية، بما فيها تلك الواردة في قرارات مجلس الأمن.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. لقد سبق

وينبغي اعتبار الفضاء الخارجي مجالاً للمصلحة المشتركة العالمية. ومن المنطقي الاتفاق على عدم نقل المواجهات العسكرية بين الدول إلى تلك البيئة. ونشجع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الفضاء الخارجي على أن تفعل ذلك من أجل زيادة تعزيزها وجعل أحكامها أكثر عالمية، ولا سيما الحظر الذي تفرضه على وضع أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي وحظر نشر هذه الأسلحة على الأجرام السماوية. ولا بد من حظر نظم الأسلحة العاملة في الفضاء وتجارب الأسلحة في الفضاء، أيا كان مسماها. ويحث الكرسي الرسولي على اتخاذ إجراءات فورية لبدء مفاوضات لتحقيق هذه الغاية والانتهاء منها من خلال العمل، في جملة أمور، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إن الفضاء خارج الأرض هو أيضا بيتنا المشترك وتراثنا المشترك وهبة لكي تتمتع بها البشرية جمعاء. ولذلك، من المهم للغاية فتح الفضاء الخارجي أمام البحوث العلمية والسلمية لمصلحتنا جميعا. ولا بد من إتاحة الخدمات المفيدة عالميا التي توفرها تكنولوجيا الفضاء الخارجي لجميع البلدان والشعوب، قدر الإمكان. ولئن كانت هناك عوامل معقولة لمنع استفادة الجميع من الاستخدامات المفيدة للفضاء الخارجي، مثل الحاجة إلى العائدات على الاستثمار والتكاليف الرأسمالية الضخمة للاستكشاف والمسائل المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، فإنه يجب على الدول العمل سويا من أجل كفالة استفادة البشرية جمعاء منها. وفي الواقع، فإنه في وقت يصبح فيه الفضاء الخارجي أحد الأصول الاقتصادية الهائلة، يجب أن نحاول منع أن تصبح فائدته سببا آخر للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة بين الأفراد والشعوب.

ولذلك، سيكون من الأفضل التفاوض بشأن إطار قانوني ملزم للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، مع التسليم بأنه ستم مراعاة استخدامه لأغراض مثل الاتصالات والمراقبة في دعم الأمن الدولي، كما كان الحال بموجب معاهدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة جوانب نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي. كما ذكرت من قبل، من المقرر أن يبدأ حفل تسليم جوائز شهادات الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح لعام ٢٠١٥ في غضون بضع دقائق في هذه القاعة. كما جرت العادة، سيوجه الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، كلمة إلى الزملاء المتخرجين. لهذا الغرض، ووفقاً للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة في هذه المرحلة. أرجو من جميع الوفود أن تظل في مقاعدها أثناء الحفل لتهنئة وتشجيع زملائنا المتخرجين. علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستعقد الجلسة التالية للجنة يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وستتناول اللجنة مجموعة القرارات المتعلقة بالأسلحة التقليدية. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

لي أن أوضحت موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. في الواقع، إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو حق مشروع لجميع البلدان. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باعتبارها دولة تفتخر بارتداد الفضاء، إطلاق السواتل التطبيقية اللازمة للبحوث العلمية والتنمية الاقتصادية في الزمان والمكان اللذين تقرهما. وسوف توفر أكبر قدر ممكن من الشفافية وفقاً للقواعد والممارسات المعمول بها دولياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا للإدلاء ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد كيم يونغ - وو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما أشرنا في الأسبوع الماضي، فقد أوضحت قرارات مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) أن كوريا الشمالية ليس لها حق القيام بأي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وبالنظر إلى سجل كوريا الشمالية السابق في إجراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف، من الواضح أن مطالباتها بحق الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لا يمكن تبريره. لذلك، فإن وفدي يناشد بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتناع عن أي عمل يتعارض مع الالتزامات القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للإدلاء ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لدي كلمة واحدة فقط، السيد الرئيس، وأعتذر عن ذلك. لا يستحق الخطاب المتهور لزميلي الكوري الجنوبي حتى ملاحظة عابرة. يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً الملاحظات المتهورة التي أدلى بها زميلنا الكوري الجنوبي.